

إرساء الديمقراطية في المنطقة العربية:

مقاربة مقارنة بين المبادرات الدولية والإقليمية

(السياسية، الاقتصادية والاجتماعية)

د. سناء أبو شقرا

إرساء الديمقراطية في المنطقة العربية:

مقاربة مقارنة بين المبادرات الدولية والإقليمية
(السياسية، الاقتصادية والاجتماعية)

إرساء الديمقراطية في المنطقة العربية:

مقاربة مقارنة بين المبادرات الدولية والإقليمية
(السياسية، الاقتصادية والاجتماعية)

د. سناء أبو شقرا

باحث وأستاذ في الجامعة اللبنانية-لبنان

الطبعة الأولى، بيروت تشرين الأول 2008
حقوق الطبع محفوظة للشبكة

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة إقليمية تعمل على ثلاث قضايا رئيسية في المنطقة العربية هي: سياسات التنمية، الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية-الاجتماعية، والعولمة والتجارة. وتضم الشبكة 7 شبكات وطنية و 27 منظمة غير حكومية من 11 بلداً عربياً.

للاتصال:

مكتب «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» التنفيذي

بناية الزهيري، الطابق الرابع

وطى المصيطبة، منطقة الكولا

ص.ب.: 14/5792، المزرعة: 1105-2070

بيروت، لبنان

هاتف: 1 319 366 (961)

فاكس: 1 815 636 (961)

بريد إلكتروني: annd@annd.org

الموقع الشبكي: www.annd.org

خلال عام 2007 تشارك كل من «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» (ANND) ومنظمة «آكشن آيد» (Action Aid، AA) لتنفيذ مشروع يُركّز على مسائل الديمقراطية والحكومية والثقافية. وكلتا المنظمين عرضت همومها المشتركة في صدد تعبئة مجموعات المجتمع المدن من مختلف المناطق وتقويتها. فهما تنخرطان في عدة ديناميات مدنية دولية، بما في ذلك المجلس العالمي للمنتدى الاجتماعي العالمي وحملة «النداء العالمي لمكافحة الفقر».

وقد رمي المشروع إلى تعميق النقاشات والمداومات المتعلقة بالروابط القائمة بين الديمقراطية والحكومية والمسائل الثقافية في العمليات التي تتعامل مع التغيرات الديمقراطية في المنطقة العربية، وتقويم دور المجتمع المدني العربي في هذا الصدد.

وهذه الورقة التي تحمل عنوان: «إرساء الديمقراطية في المنطقة العربية: مقارنة مقارنة بين المبادرات الدولية والإقليمية (السياسية، الاقتصادية والاجتماعية)» أنتجت ضمن حيز المشروع نفسه. وهذه الورقة كان كتبها د. سناء أبو شقرا، وهو باحث وأستاذ في الجامعة اللبنانية.

وثمة ورقة شقيقة أخرى تحت عنوان: «منظمات المجتمع المدني ومعضلة التحول الديمقراطي في العالم العربي» عبارة عن مُخرَج للتعاون، آنف الذكر، الذي قام بين كلتا المنظمين، وقد كتبها السيد صلاح الدين الجرشي، وهو باحث من «متمدى الجاحظ» في تونس.

إنّ هذه المنشورة يمكن اقتباسها أو إعادة نشرها مع الإشارة إلى مصدرها. كما يمكن العثور على نسخة إلكترونية في موقع الشبكة الإلكتروني:

المحتويات

مقدمة

الفصل الأول: دوافع المبادرات الخارجية

- (1) المناخ العام الدولي
- (2) حقائق المنطقة: الثابت والمتحول

الفصل الثاني: الدوافع الداخلية للمبادرات الإصلاحية

- (1) على المستوى الرسمي
 - أ) الأزمة في أنظمة متباينة
 - ب) مشروعية الدولة ومشروعية السلطة
 - ج) هشاشة النظام العربي
 - د) الضغوط الخارجية
- (2) دوافع الإصلاح لدى القوى المدنية والشعبية
 - أ) التنمية الكسيحة
 - ب) الإصلاح السياسي المطلوب

الفصل الثالث: عرض نقدي للمبادرات

- (1) مبادرة الشراكة الأوروبية المتوسطية
- (2) تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (صادر عن البنك الدولي)
- (3) تقرير التنمية الإنسانية العربية
- (4) بيان منتدى المستقبل 2006
- (5) التوصيات النهائية للمؤتمر المدني الموازي لمنتدى المستقبل
- (6) مقارنة
- (7) مقترحات «الإخوان المسلمون»
- (8) رؤية يسارية جذرية

الفصل الرابع: عقبات أمام التنمية

- (1) طبيعة السلطة في العالم العربي
 - (2) البنية المجتمعية العربية
 - (3) معوقات في الثقافة السياسية
 - (4) إشكالية الديمقراطية
 - (5) مشروعية السلطة
- (1) سجل المعارضة الديمقراطي
 - (2) هل من أفق؟
 - (6) نموذجان من النزاعات
- (1) قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي اليوم
 - (2) الحرب على العراق
 - (7) التعاون العربي

خاتمة

مقدمة

لم تخرج المنطقة العربية من دائرة اهتمام القوى العالمية الفاعلة، منذ بداية مرحلة الاستعمار وتفكك الدولة العثمانية. وكان هذا الاهتمام يترجم، في كل مرحلة في الشكل الذي يتناسب مع أهداف هذه القوى، ووفق ما تتيحه التوازنات والخصوصيات التاريخية. وكانت العناصر الجديدة، الداخلية والخارجية، التي تطرأ في كل مرحلة، تلقي بظلالها على طبيعة التشكلات السياسية والاجتماعية وتتطرح مهمات وتحديات أمام المجتمعات العربية، في بنيتها وآفاق تطورها. منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين اتخذت الاستراتيجيات الغربية تجاه المنطقة طابعاً مميزاً، حكمته جملة من الظروف الناتجة، في آن معاً، عن تحولات كبرى حصلت في العالم، وعن مآلات المرحلة التاريخية السابقة التي عاشتها المنطقة.

عبرت هذه الاستراتيجيات عن نفسها في جملة من المبادرات العملية ذات التوجهات الاقتصادية والسياسية والثقافية، كما هي حال اتفاقيات الشراكة الأوروبية مع دول البحر المتوسط العربية، كما عبرت عن نفسها أيضاً من خلال مقترحات مركزية هدفها تغيير الأوضاع القائمة، قدمت نفسها في صيغة إصلاحية تتناول مرتكزات البنى الاقتصادية والاجتماعية، كما هي حال مقترحات بعض المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية (البنك الدولي تحديداً).

في المقابل شهدت المنطقة نفسها دفقاً من التقارير والمقترحات الإصلاحية والتغيرية تولته قوى سياسية، في السلطة والمعارضة، ومؤسسات رسمية ومدنية، وتيارات فكرية وثقافية، وحتى باحثون ومفكرون أفراد، من المهتمين بمصير المجتمعات العربية ومستقبل مسارها التنموي.

إن المعنى الأول والمباشر لهذا الانتعاش المتجدد في طرح مشاريع التغيير والإصلاح، والاهتمام الواسع بها في الأوساط الحاكمة، كما في دوائر المجتمع المدني، هو أن استمرار الحالة العربية الراهنة لا تبشر بالأمل للأجيال القادمة، وأن مسار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية ينحو إلى مزيد من التفاقم، وأن التوتر السياسي الداخلي لا يزال عصياً على الاحتواء، في غياب الأطر الديمقراطية، فينفجر في أشكال شتى من العنف والعصبيات، مهددا البنية الاجتماعية برمتها. وفي المعنى نفسه يمكن القول ان الصراعات العسكرية والسياسية المتمثلة في الاحتلال الإسرائيلي، والاحتلال الأميركي للعراق، وأوضاع لبنان والسودان والصومال واليمن، ودول عربية أخرى لا تزال تشكل عقبة أساسية أمام الاستقرار والشروع في تطبيق الاستراتيجيات التنموية. كما أن النظام العربي الراهن، حسب ما تسميه الأدبيات السياسية السائدة، يثبت عجزاً متزايداً عن حل مشكلات مكوناته، وقصوراً في دفع عملية التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، الذي بات ضرورة ملحة لتنمية عربية شاملة.

تتوخى هذه الورقة ان تعرض وتناقش بعض المبادرات والرؤى، ان تبين مرتكزاتها وأهدافها وما ترتبه على المنطقة من نتائج، وأن تكشف لاحقاً الأسباب التي عرقلت وتعرقل تطبيق الاقتراحات الإصلاحية بما فيها المقترحات التي تجمع عليها كافة القوى السياسية، في السلطة وخارجها.

ان معيار اختيار المبادرات والتصورات محكوم بما تقدمه من اضافات مميزة، أو ما تمثله من مصالح اجتماعية وسياسية، أو ما قد يترتب على تحقيقها المفترض من نتائج عميقة على المجتمعات المعنية. وبما أنه من المستحيل تناول كل ما كتب أو قدم في هذا الميدان يكتفي البحث الراهن بعرض عينات تمثل استراتيجيات مجتمعية، بعضها يرتدي صفة اقتراحات عملية محددة الأهداف والآليات، وبعض

آخر هو عبارة عن تحديد موقف، وبعض ثالث صيغ نظرية تقترح مسارات تنموية تختلف، بجذريتها وأهدافها عما هو متداول.

سنتناول بالتحديد، وعلى التوالي: مقترحات الشراكة الأوروبية- المتوسطية التي باتت معروفة تحت اسم أوروميد (Euro-Med)، و«تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» الصادر عن البنك الدولي، وتقارير «التنمية الإنسانية العربية»، الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، ومحصلة المبادرات الحكومية والرسمية العربية، متمثلة في مقررات الجامعة العربية واجتماعات القمة العربية «ومنتدى المستقبل»، ومقترحات وتصورات قوى مدنية سياسية وغير سياسية، مثل توصيات منظمات المجتمع المدني في اجتماعاتها المختلفة (الموازية للاجتماعات الرسمية وشبه الرسمية)، والمبادرة الإصلاحية للمرشد العام للإخوان المسلمين في مصر، وأخيرا نموذج عن التصور اليساري الجذري للتنمية والإصلاح (مفهوم «التمحور على الذات»، وفق صياغة سمير أمين).

الفصل الأول

دوافع المبادرات الخارجية

هناك ثلاث مجموعات من الدوافع وراء مختلف المبادرات الخارجية تجاه المنطقة. الأولى تعكس رغبة القوى الفاعلة في النظام العالمي في نشر آليات التكيف الهيكلي لاقتصادات المنطقة مع حاجات السوق العالمية، والثانية إجراء تعديلات على البنى السياسية والاقتصادية بالشكل الذي يساعد الأنظمة القائمة على تجاوز أزماتها، والثالثة، بناء شبكة من الضمانات المحلية تسمح بخوض صراع ناجح ضد الحركات العنفية والإرهابية.

تنطلق التوجهات الأوروبية والأميركية من خصوصيات المصالح الاقتصادية لكل من هذين الطرفين في المنطقة، ومن موقف كل منهما إزاء الصراعات الكبرى الجارية فيها، ومن السمات التاريخية التي طبعت علاقتهما بدولها وشعوبها في مراحل مختلفة، ومن الأبعاد الثقافية والاجتماعية التي تفاعلت بحكم الموقع الجغرافي ومستوى الاحتكاك المباشر، وحدة التناقض والتأثر المتبادل، في آن معاً.

ورغم ان لهذه الخصوصيات سياقها الذي ينعكس اختلافاً في بعض ركائز التوجهات السياسية والاقتصادية، إلا أنها لا تزال حتى الآن هامشية، بالقياس إلى العوامل التي تشكل الأسس الثابتة في الاستراتيجيات المشتركة للقوى

الحاكمة في أوروبا والولايات المتحدة تجاه العالم العربي والشرق الأوسط الكبير. ويمكن أن نتوقف في هذا السياق عند محطتين أساسيتين، الأولى هي المناخ العام الدولي الذي حكم ولادة هذه الاستراتيجيات وانتشارها، والثانية هي الثوابت والمتغيرات الاستراتيجية التي تجعل المنطقة العربية موقعاً مرتفع التوتر والحساسية بالنسبة إلى القوى العالمية المسيطرة.

I) المناخ العام الدولي

شكل عقد الثمانينيات من القرن العشرين مفصلاً حاسماً في التاريخ الإنساني المعاصر. فهو العقد الذي شهد تبلور ثلاثة مسارات كبرى ستطبع مستقبل البشرية على مدى سنوات طويلة، وترك بصمات عميقة في الحياة الاجتماعية لدول وشعوب برمتها، وتطرح على الفكر الاجتماعي والسياسي أسئلة وتحديات لا تجدي معها العودة إلى أي ماضٍ، قريب أو بعيد، في البحث عن الإجابة الملائمة.

● أول هذه المفاصل هو تحول التراكم الرأسمالي المتوسع إلى مستوى من الشمول بات يصيب كل الدول وكل جوانب حياة المجتمعات، وحتى الأفراد. بحيث أصبح هذا التوسع عولمة فعلية يحكمها، في نهاية المطاف، منطق التراكم الرأسمالي وآلياته. وكان طبيعياً أن تنتج هذه العولمة قيادتها الفكرية، التي تمثلت في النهج الاقتصادي النيوليبرالي (الذي يختصر تعقيدات الصراعات والعلاقات الاجتماعية بمفهوم الاقتصاد الصرف)، وإدارتها السياسية التي سيطرت في الولايات المتحدة أولاً ثم في بقية الدول الرأسمالية المتقدمة. وشكلت الدعوات إلى الانفتاح وكسر الحواجز الاقتصادية، وإطلاق العنان لآليات السوق والتجارة الحرة المفاتيح السحرية للعقيدة الليبرالية الجديدة. وعندما كانت تصطدم هذه الدعوات بحواجز مانعة في بعض المناطق الحيوية كان الاصرار السياسي يؤمن لها كل الوسائل الكفيلة بفرضها، ابتداءً من الضغوط الدبلوماسية، والعزل السياسي، مروراً بالعقوبات الاقتصادية، ووصولاً إلى استخدام القوة العسكرية والاحتلال المباشر. حتى باتت صفة

«العسكرة» نعتا موضوعيا يضاف إلى نعت العولمة الأخرى.

● الفصل الثاني يتمثل ببداية انهيار الاتحاد السوفياتي نتيجة أزمة مركبة وعميقة اعتملت في بنيته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية. وأتاحت هذه البداية صعود قوى اليمين في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وتغرز إمكانيات نجاح المشروع الليبرالي، على حساب تحالفات اليسار في أوروبا الغربية، وقوى التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث. مع بداية العقد الاخير من القرن الماضي، بدأت منظومة الدول «الاشتراكية» الحليفة للاتحاد السوفياتي أو التابعة له، بالتفكك والانهيار، وما لبث هو نفسه أن تداعى بشكل وسرعة لم يتوقعهما حتى الليبراليين تفاقواً. نتيجة لذلك سقطت الحدود الفاصلة بين شرق أوروبا وغربها، وانتهت مرحلة «الحرب الباردة» بكل توازاناتها ومرتكزاتها، وتداعت النظم الاقتصادية-الاجتماعية-السياسية التي استلهمت النموذج السوفياتي. وبالتالي فتحت الآفاق لأن يستحوذ منطق الليبرالية الجديدة على مناطق نفوذ واسعة في دول باتت شروطها الداخلية تهيؤها للقبول بالتكيف مع مقتضيات توسع السوق وتحرير التجارة وافتتاح الاقتصاد.

● الفصل الثالث يتمثل في تحول الوحدة الأوروبية من مشروع إلى حقيقة. فبعد اجتياز مسار معقد من المفاوضات، وسلسلة من الصعوبات على المستوى الداخلي والخارجي، نجح الثنائي الألماني-الفرنسي، مدعوماً بقوة من دول الجنوب الأوروبي، في تذليل العقبات أمام قيام وحدة أوروبية. وأصبح الاتحاد الأوروبي القوة العالمية الأولى. ورغم لن الدور السياسي لأوروبا لا يزال متواضعا إذا ما قيس بقدراتها الاقتصادية، ورغم اكتفائها الظاهر بدور ثانوي في السياسات العالمية، قرب الولايات المتحدة، وتحت رايتها، في كثير من الاحيان، إلا انها بدأت تعبر عن نفسها بمزيد من الوضوح، كقوة دولية فاعلة ومميزة، في عدد من المواقع التي تعتبرها أكثر قرباً إلى مصالحها واحتياجاتها. وكانت هذه الاستقلالية النسبية واضحة في تعامل أوروبا الغربية مع منطقتين متاخمتين: شرق أوروبا والمتوسط. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن ممارسة التمايز والاستقلالية لا تعني بأي حال خروجاً على التوافق العام الذي تنزعمه

الولايات المتحدة، بل هي جزء من التعبير عن الإجماع الاستراتيجي المرن الذي يتيح للمكونات الكبرى في النظام العالمي «حق» الاستفادة من «المزايا التفاضلية السياسية»، وتوظيفها في استراتيجيات الهيمنة المشتركة.

(2) حقائق المنطقة: الثابت والمتحول

● شكل الموقع الاستراتيجي للمنطقة ميزة لها وعبئاً عليها، في آن معاً. في عهود السلطات المركزية القوية، أو حتى السلالات النافذة، في المغرب والمشرق العربيين، كانت الوضعية الجغرافية للمنطقة تسمح لحكامها بأن يسيطروا على طرق المواصلات والتجارة البعيدة المدى بين الشرق والغرب والشمال والجنوب (طرق الحرير والتوابل والذهب)، وكان الفوائد المتأتي من التجارة البعيدة المدى يشكل مصدراً أساسياً للثروة في منطقة قليلة الموارد الزراعية، ومجتمعات لا تشجع موروثاتها الثقافية كثيراً الحرف الإنتاجية (ارتباط مفهوم الصانع بالخانم، والجذر الواحد لكلمتي قين وقن). أما في مراحل ضعف السلطة المركزية وتراخي الروابط بين أقاليمها، فكانت المنطقة تتحول إلى إغراء يشد أنظار القوى الساعية للسيطرة على مفاصل التجارة العالمية. محاولات السيطرة هذه لم تتوقف من الشرق والغرب على السواء منذ بداية تفكك الدولة العباسية. المحاولة الأوروبية الأولى تمثلت في الحروب الصليبية، التي اندمج فيها التعصب الديني مع مطامح السيطرة السياسية، لدى النبلاء والاقطاعيين، مع أطماع كبار التجار في المرافئ الجنوبية في أوروبا. المحاولة الثانية جاءت بعد تداعي السلطنة العثمانية، بخاصة بعد الحرب العالمية الأولى، وترسخ دور أوروبا المسيطر في المتوسط، وتمدد مشروعها الاستعماري.

● مع اكتشاف النفط، في أواخر العشرينيات من القرن العشرين، ثم مع تحول هذه المادة إلى سلعة رئيسية في التجارة العالمية لاحقاً، اكتسب الصراع على المنطقة زخماً استثنائياً. ومن دون الدخول في حلقات هذا الصراع ومجرياته فيما بين القوى الاستعمارية نفسها، أو بينها وبين الاتحاد السوفياتي في مرحلة الحرب الباردة، يمكن القول ان السيطرة على منابع النفط في الجزيرة العربية

والخليج إلى يد الولايات المتحدة ساهم في تمكينها من موقع الزعامة العالمية، وفي تبعية القوى الأخرى (أوروبا واليابان) لهذه الزعامة. فبعد أزمة النفط الأولى سنة 1973، والارتفاع الهائل والسريع في أسعاره، إبان حرب تشرين بين إسرائيل ومصر وسوريا، تيقنت الولايات المتحدة والبلدان الصناعية أن إحكام السيطرة على منابع النفط هو مبدأ استراتيجي في السياسة العالمية. فما من تقرير أو برنامج للإدارات الأميركية المتعاقبة إلا ويستحضر مهمة الحرص على «التدفق الهادئ والمتواصل للنفط» كبنية ثابتة ورئيسية. ومذاك أصبحت منطقة الجزيرة العربية والخليج (إيران والعراق ضمناً بالطبع) تتمتع بأعلى مستوى للحساسية بالنسبة إلى الولايات المتحدة. فأى اختلال يهدد بتغيير موازين القائمة هنا سيشكل في نظرها خطراً حيوياً على اقتصادها وعلى الاقتصاد العالمي.

● عامل ثالث زاد من حساسية المنطقة في الاستراتيجيات العالمية هو وجود إسرائيل. سنناقش هذه المسألة في الجزء الأخير من البحث لكن نشير هنا بسرعة إلى الخصوصية التي يضيفها وجود إسرائيل في المنطقة بالنسبة إلى الولايات المتحدة والقوى العالمية المسيطرة الأخرى. مشكلة إسرائيل أنها لا تستطيع - على الأقل لم تستطع حتى الآن - أن تكون «دولة عادية». هي حالة استثنائية منذ لحظة الولادة. الرفض الذي واجهته في المنطقة، من جهة، والسياسة العدوانية التي واجهت بها محيطها الفلسطيني والعربي، في هروب متواصل إلى الأمام، يجعلانها تابعا دائما للام الحاضرة، انكلترا في البداية، والولايات المتحدة اليوم. إسرائيل دولة لا تحتمل هزيمة، وحاجتها للتفوق العسكري ليست مجرد عنصر اطمئنان واستقرار سياسي ونفسي بل ضرورة وجودية يتوقف عليها مصيرها. وإسرائيل بالنسبة إلى الولايات المتحدة، ولقوى أساسية في أوروبا، هي أكثر من دولة صغيرة تابعة أو حليفة لسبيين: الأول الدور المطلوب منها في المنطقة، الذي يتضخم أو يتقلص حسبما تقتضيه ضرورات الصراع أو التسوية، والثاني هو أن قوة اللوبي الصهيوني بخاصة في الاقتصاد والإعلام يلعب دورا بارزا، وحاسماً أحياناً، في تشكيل القيادات الحاكمة

على جانبي الاطلسي.

● اثار صعود موجة الإسلام السياسي الجديدة مخاوف جدية في الدوائر الغربية الحاكمة، ومخاوف أكبر في إسرائيل التي يعتبرها المسلمون كياناً محتلاً لمقدساتهم الدينية، بالإضافة إلى كونها محتلاً لأرض شعب عربي ذي أكثرية مسلمة. هذه الموجة الجديدة جاءت خارجة عن المألوف الغربي الذي اعتاد، خلال الحرب الباردة، ألا يرى في الإسلام السياسي إلا عدواً للشيوعية الإلحادية والاتحاد السوفياتي والأنظمة الحليفة له. وكان الساسة الغربيون يطمنون لصعود مثل هذه الموجات في المنطقة، ويدعمونها في مواجهة الأنظمة شبه العلمانية التي قادت حركة التحرر الوطني في اواسط القرن الماضي، وفي مواجهة الحركات اليسارية والاجتماعية التي اتسعت قواعدها آنذاك. جديد هذه الحركة الإسلامية اليوم ليس أصوليتها الدينية بمقدار ما هو توجهها الأيديولوجي والسياسي النابع من استلهاها النموذج الجهادي للثورة الإيرانية. وتحويل العداء نحو الولايات المتحدة، التي أصبحت في نظر هؤلاء «الشيطان الأكبر». بعد عملية 11/9/2001 الإرهابية أصبحت المواجهة مع الإرهاب حرباً مقدسة، يجب أن تخاض على جميع المستويات وفي كل مناطق الأرض، دوئاً حساب للاعتبارات المحلية أو الدولية. والقلق الغربي المتعلق بالمنطقة لا يكتفي بتمثل المخاطر المباشرة للعنف على الدول الغربية ومصالحها الاقتصادية والسياسية، بل يشمل حرص الدول الغربية على استقرار الأنظمة القائمة في المنطقة، والوقوف في وجه محاولات تغييرها.

● ومن العوامل التي تزيد من مستوى الاهتمام بالمنطقة الدور النشط الذي لعبته قياداتها السياسية في مرحلة التحرر الوطني. فقد كانت مصر الناصرية أحد المراكز الثلاثة المتقدمة في عملية باندونغ (1956) إلى جانب الهند ويوغوسلافيا، ثم في بناء مجموعة دول عدم الانحياز، وتالياً في تناقضات الحرب الباردة. ولم يقتصر آنذاك الصراع مع بقايا الاستعمار القديم، والصيغ الامبريالية الجديدة على مجموعات ضيقة من النخب الحاكمة، بل تعدها ليطل قاعدة عريضة جداً في المجتمعات العربية. لقد حدثت عملية تسييس واسعة

كونت وعياً سياسياً حاداً. بمشكلات العالم، وبمنطق الصراع العالمي والأهداف الحقيقية للقوى المنخرطة في هذا الصراع. وتعدى دور قادة تلك الحركة حدود المنطقة ليشمل مناطق واسعة في أفريقيا الحديثة الاستقلال وبعض بلدان آسيا. فمصر مثلاً أصبحت مركز ثقل أساسياً في أفريقيا، إلى جانب دورها العربي المحوري. هذا الوزن الذي اكتسبه المنطقة العربية في تشكل صورة العالم بعد الحرب العالمية الثانية، كانت له نتيجتان فيما يعنينا هنا: الأولى، إدراك القوى الكبرى المتزايد لحساسية النقطة العربية والدور المحتمل الذي يمكن أن تلعبه في السياسة العالمية، وبالتالي ضرورة إيلاء اهتمام استثنائي بالتحويلات والتطورات الجارية أو المتوقعة فيها. والثانية، استعادة شعوب المنطقة، وبخاصة الحركات السياسية الصاعدة، الثقة بالذات وبالقدرة على المساهمة مجدداً في كتابة التاريخ العالمي، خارج إملاءات القوى المسيطرة. لقد كانت مرحلة تصاعد نضالات التحرر الوطني، وتحديداً الحالة الناصرية وما شابهها، بمدلولاتها المباشرة وغير المباشرة، نوعاً من استيقاظ الوعي والذاكرة، وعودة بالشعور والمناخ النفسي إلى أزمنة غابرة في التاريخ، بعد غفوة طويلة خلال مرحلتي السيطرة العثمانية والاستعمار الانكليزي والفرنسي. وسينعكس هذا المناخ بشكل خاص على الحركات الإسلامية الجهادية التي تكونت بعد تلك المرحلة، وسيمدها بالطموح للعب دور محوري في الحالة الإسلامية على نطاق عالمي.

● أخيراً، لا بد من الإشارة إلى أن المنطقة العربية، وبخاصة شرق المتوسط وجنوبه، كانت تقيم على امتداد التاريخ علاقات خاصة مع جاراتها الأوروبية. وبالطبع لم تقتصر هذه العلاقات على التجارة والتبادل الاقتصادي، بل كان للثقافة حصتها المميزة. فالتاريخ المشترك لضفتي المتوسط ليس تاريخ حروب وصراع وتنافس فقط، بل لعل الحرب كانت لحظات عابرة في سياق طويل من التجاور السلمي، والتبادل المعرفي، والتفاعل الإنساني. ولا تزال نتائج هذا الارتباط الثقافي المشترك حاضرة في ذاكرة شعوب الضفتين. وإذا كانت أوروبا اليوم مستعدة للتعامل مع المنطقة على قاعدة التعاون الندي، العادل، والمتوازن،

فستجد في هذا التاريخ سنداً وحافزاً لبناء علاقات تكرس السلام، وتعزز التنمية، وتتجاوز آثار المرحلة الاستعمارية القريبة الماضية.

الفصل الثاني

الدوافع الداخلية للمبادرات الإصلاحية

1) على المستوى الرسمي

تشكل العوامل الداخلية الدافع الأساسي للأنظمة العربية في سعيها لإيجاد مخارج من الوضعيات القائمة. ومن دون أي انتقاص من تأثير الضغوط الدولية الدافعة باتجاه إصلاح البنى السياسية (وهو ما يسميه خصوم الغرب بمحاولات «تصدير الديمقراطية») على الطريقة الغربية، إلا أن هذه الضغوط ما كانت لتفعل، ولا حتى لتقوم أصلاً، لو لم تكن تستجيب لضرورات محلية ملحة. وإذا أردنا أن نقدم صورة إجمالية لهذه الدوافع لأمكننا اختصارها بأربعة: تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، تآكل مشروعية السلطة السياسية، المشكلات البنينة فيما يسمى «النظام الإقليمي العربي»، وأخيراً، أثر العلاقات الدولية وصورة الأنظمة العربية في أعين الخارج.

أ) الأزمة في أنظمة متباينة

شكلت الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الدول العربية كافة وبلا استثناء، منذ أواسط العقد الأخير من القرن العشرين، نقطة الانطلاق، والخلفية الأساسية للمبادرات الإصلاحية الرسمية. فالمؤشرات الاقتصادية المتردية كانت تتوالى

كانذارت تتردد أصداؤها في كافة الشرائح الاجتماعية. البلدان النفطية، التي داهمها الانخفاض المفاجئ في اسعار النفط في السنوات الأولى من القرن الحالي، اضطرت إلى تقليص ميزانياتها، وبخاصة، تقنين الانفاق الاجتماعي، والخدمات التي اعتادت السلطة أن تقدمها للمواطنين. وأثارت هذه الحالة غير المتوقعة اضطراب فئات اجتماعية متعددة. الأهم بينها القلق الذي انتاب رجال الأعمال الصغار والمتوسطين، والشرائح المتوسطة عموماً، التي شكلت على الدوام، القاعدة المستقرة للنظام. الدول الأخرى، غير النفطية، كانت تترزح تحت أعباء المديونية، والركود الاقتصادي، وضعف الإنتاجية، وما تجره من اختناقات اجتماعية. كانت المنجزات التي تحققت في أواسط القرن الماضي قد تآكلت تماماً في بلدان «التحرر الوطني»، وكانت الفئات الدنيا والمتوسطة تدفع ثمن الانتقال من نظام اقتصادي «دولتي» إلى نظام تتحكم به مجموعات تسعى للربح الأسرع والأسهل. وكان هذا الانتقال يتم تحت قيادة أنظمة سياسية قمعية، تخلت عملياً عن أهداف التحرر والتنمية بعد بلوغها حالة العجز، وباتت تبحث عن المنافع الشخصية والعائلية والفئوية من التحولات الجارية. وفوق ذلك، كان الثابت الكبير في هذه المتغيرات الإدارات البيروقراطية البعيدة عن حاجات الناس، المحدودة المعرفة، القديمة الطراز، والساعية للبحث عن المكاسب الخاصة من كل تغيير جديد.

ب) مشروعية الدولة ومشروعية السلطة

مشكلة مشروعية السلطة السياسية في العالم العربي، تحمل العديد من عناصر الخصوصية، نظراً إلى اختلاف أنماط الحكم وأشكال السلطة. من هذه الزاوية يبدو العالم العربي للوهلة الأولى، السريعة، كأنه عالين مختلفين تماماً: الأنظمة الملكية وشبه الملكية، من جهة، والأنظمة المنبثقة عن عهود النضالات الوطنية والقومية. استمدت الأولى مشروعيتها من ثلاثة مصادر رئيسية: الارث التاريخي والتقاليد المحلية في أشكال ممارسة السلطة، الطابع الديني الإسلامي الذي أضفي على الدولة - رغم سمته الشكلية التي تكاد تنحصر في مظاهر الممارسات الدينية

- وحالة الرضا العامة التي أمنتها ثروات النفط السهلة والسريعة (الاستثناء الوحيد هنا هو المغرب، حيث لعب الملك محمد الخامس دوراً مهماً في معركة الاستقلال وكرس لحكمه مشروعية وطنية متجددة على هذا الأساس). هذه المصادر الثلاثة بدأت بالتآكل. فالنخب الجديدة المتعلمة غدت شريحة مهمة من السكان لكنها تشكو من انسداد آفاق الارتقاء الاجتماعي، ومن احتكار مراكز القرار عبر التراتيبات الوراثية المغلقة، ومن الصيغ المتخلفة للتمثيل السياسي، إضافة إلى الثغرات الفادحة في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة. في المقابل، معظم الحركات الإسلامية السياسية، التي انتعشت في بلدان الجزيرة العربية وحازت على الدعم والتمويل في الجهاد ضد الغزو السوفياتي لأفغانستان الإسلامية، لم تعد تكتفي بالطابع الشكلي الديني للنظام، بل باتت تطالب الدول الإسلامية بموقف جهادي معاد للغرب وإسرائيل، والتضامن الفعال مع الشعب الفلسطيني والامتناع عن مظاهر البذخ والرفاهية المفرطة. وهي تعتبر هذا الموقف المعيار الأول لصدق الانتماء إلى الإسلام. أخيراً، أخذت بالبروز أعراض التملل من الصيغة الربعية الوحيدة الجانب في الاقتصاد، والارتهاق لسلعة وحيدة تتحكم الدول الكبرى واحتكاراتها بإمداداتها، وكمياتها، وأسعارها. أما في البلدان التي حكمتها أنظمة وطنية من مختلف ألوان الطيف التحرري، فمشروعية السلطة تآكلت بصورة أسرع وأشمل. فقد أثبتت الأنظمة الحاكمة عجزها عن تحقيق أي من الشعارات التي رفعتها، واستمدت منها مشروعيتها التاريخية.

ج) هشاشة «النظام العربي»

مصطلح النظام العربي، الذي انتشر في السنوات الأخيرة، هو تعبير أقرب إلى الرمزية منه إلى الدلالة عن بنية واقعية تمتلك عناصر المنظومة أو النظام. لكن التعبير يوحي بحقيقة تمتلك من عناصر القوة المعنوية، والحضور الكامن ما يجعل استخدام تعبير يشير إلى حالة عربية ما، متلاقية على عوامل ثقافية ونفسية، وأهداف اجتماعية وسياسية مشتركة، أمراً مبرراً تماماً. في مرحلة سابقة كانت

العلاقات العربية - العربية، رغم الخلافات الكبيرة والكثيرة، صمام أمان، وعامل استقرار وتوازن. كان يجري ضبط الصراعات في الحدود التي لا تهدد بتفجيرات كبرى، وابقاؤها في نطاق البحث عن تسويات.

بدأت عوارض الوهن في النظام مع الهزيمة العربية الأقسى في حرب 1967 ضد إسرائيل، وتفاقت مع الهزائم اللاحقة. لكن الصدمة الأوجع للنظام تمثلت بخروج مصر من دائرة الفعل العربي، بعد اتفاقية سيناء وزيارة الرئيس السادات إلى إسرائيل سنة 1977. ولم تتعاف العلاقات العربية من آثار هذه الصدمة رغم المتغيرات التي أمت بالمنطقة، والتحول الكبير في الصراع العربي - الإسرائيلي، ولم تستطع أي قوة عربية أن تعوض غياب الدولة الأكبر والأفعل. عملياً أصبح «النظام»، منذ بداية السبعينيات، بلا قوة موجهة.

في المقابل تفاقمت المشكلات بين الدول العربية. منها ما كان مرتبطاً بخلافات حدودية، ومنها ما يرتبط بصراعات على النفوذ، أو تكوين مراكز ثقل إقليمية جديدة على حساب جيران أصغر أو أضعف. ولم تنجح اللقاءات والقمم في إيجاد حلول دائمة لهذه المشكلات. الحرب اللبنانية استمرت ثلاثين عاماً ولا تزال تتوالى فصولاً دامية، رغم كل الوساطات العربية، وغزو العراق للكويت كاد أن يطيح نهائياً بما تبقى من مظاهر الوحدة والعمل العربي المشترك، والخلاف المزمع بين الجزائر والمغرب في مسألة الصحراء لا يزال يسمم العلاقات في دول المغرب وأبعد منها.

في المقابل، تتصاعد، مع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، حدة الانقسامات بين المجموعات الانتية والدينية والمذهبية المكونة للنسيج الاجتماعي الثقافي العربي، وتتعاظم عوامل عدم الاستقرار، كاشفة النظام العربي على احتمالات وتحديات جديدة.

أبرزت هذه المشكلات، جميعاً، الوضع الصعب للجامعة الدول العربية. وبينت أن تنظيم الجامعة، وممارساتها، وآليات اتخاذ القرار فيها، وسبل تنفيذ قراراتها، والوسائل الموضوعية في تصرفها، كلها لم تعد تتلاءم مع المتطلبات الجديدة. التجمعات والتكتلات الإقليمية، مثل مجلس تعاون دول الخليج العربي، وصيغة

الوحدة المغاربية، لعبت في معظم الحالات دوراً ثانوياً في السياسة العربية العامة، أو اقتصر دورها على جانب اقتصادي أو أمني فيما بين الدول المعنية. بالتالي طرحت على بساط البحث، بالصورة الأكثر إلحاحاً، مسألة إصلاح الجامعة العربية، بوصفها ناظم العلاقات بين الدول الأعضاء، والمرجعية المعنية والسياسية لحل المشكلات.

(د) الضغوط الخارجية

منذ تصاعد موجة جديدة من التعبير الحاد عن التناقض مع السياسات الغربية، الأميركية على وجه الخصوص، في صيغة إسلامية هذه المرة، عاد الشرق الأوسط بقوة إلى مقدمة مسرح المواجهات الدولية. بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001 شنت الولايات المتحدة حرباً متعددة الجبهات تحت عنوان «تجفيف منابع الإرهاب»، واستخدمت كل الوسائل من أجل تنفيذ الوعد بنقل مسرح العمليات إلى دار الإرهاب نفسها: حرب واحتلال عسكري لأفغانستان والعراق، ومعركة سياسية على القوى الداعمة للأصولية، وحصار اقتصادي على المصادر التي يشك بتمويلها للمنظمات الموضوعة على اللائحة السوداء الأميركية، وحملة إعلامية - ثقافية على الأطر الأيديولوجية التي تنتج وتعيد إنتاج ثقافة تعتبرها منبع التطرف وغذاءه الفكري والنفسي. لسنا هنا في مجال نقاش مضمون هذه الاعتبارات، بطلانها أو صدقها، ولا النتائج العامة للسياسات التي استلهمتها وبنيت على أساسها. فما يهمنا أن نركز عليه هو ارتباطها بموضوع الإصلاح في العالم العربي، وأثرها الموضوعي على القوى الداخلية المعنية بهذه العملية. تعتبر الحكومات الغربية أن العالم العربي بحاجة إلى إصلاحات اقتصادية وسياسية وثقافية من أجل قطع الطريق على التيارات الأصولية. وهذه أولوية. إضافة لذلك تفضل هذه الحكومات أن تتعامل مع أنظمة تلتزم ولو بالحدود الدنيا من الأصول الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، على الأقل من أجل إرضاء الرأي العام الداخلي لديها. لذلك تمارس الدول الغربية نوعاً من الضغط السري، الدبلوماسي، على القيادات الرسمية العربية من أجل المضي في بعض الإصلاحات، وتتقد بعض

ممارسات حلفائها، وتشجع دعاة الليبرالية المعارضين لأنظمة صديقة لها. ولأنها تعرف أن شدة الاحتقان تولد الانفجار، وأن سياسة الاستحواذ على كل شيء تؤدي في النهاية إلى خسارة كل شيء، تحاول السياسة الغربية إنقاذ أصدقائها من أنفسهم أولاً. فتصح بجرعات مقننة ومدروسة من الديمقراطية، لمنع المعارضة من تنفيس احتقانها بوسائل أخرى. في الفترة الأخيرة بدأ عدد من الدول العربية يتجاوب مع هذه الواجهة، في الشكل والمضمون: إجراء إصلاح شكلي بهدف احتواء المعارضة وحماية النظام.

2) دوافع الإصلاح لدى القوى المدنية والشعبية

كل ما في العالم العربي، تقريباً، يشكل دافعاً للقوى المدنية والشعبية للمطالبة بالإصلاح الجذري. لن نكرر هنا ما سبق عرضه في سياق البحث. فالدوافع المشتركة كثيرة، وإن كان كل طرف ينظر إليها من الزاوية الملائمة لقناعاته أو مصالحه. سنتوقف فقط عند مسألتين: تعطل التنمية بمفهومها الشامل، وضرورات الإصلاح السياسي الواسع الذي تتفادى الأنظمة ولوجه.

أ) التنمية الكسبيحة

لا تقتصر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي على مشكلات كمية، من نوع حجم الاقتصاد، واعداد العاطلين عن العمل، وعدم التوازن بين قطاعات الإنتاج، ومؤشرات الدخل، والتفاوت الداخلي في توزيع الثروة. البنية الكلية للاقتصاد تعاني اختلالات جوهرية، أبرزها ضعف مردودية الإنتاج، وضآلة التنوع، والمستوى المتدني لكثافة الاستثمارات في القطاعات المنتجة. يفاقم ذلك سوء التوزيع المتماذي للثروة بين البلدان العربية، بحيث تتفاوت مواقعها على جداول الاحصاءات العالمية بين الدول الأغنى والأكثر فقراً.

أبعد من ذلك، تعاني النظم التعليمية مشكلتين جوهريتين: الأولى، انحدار المستوى التعليمي العام، بخاصة في الأرياف، وفي المدارس الرسمية، والثانية ضعف الترابط بين المناهج التعليمية ومستلزمات الإنتاج وأسواق العمل. التوسع

الأفقي للتعليم، وهو أحد أبرز منجزات مرحلة النهوض الوطني، لم يستكمل بالتحديث الضروري، ولا تعزز بتأهيل الجسم التعليمي. وانخفاض معدلات الأمية في الإحصاءات الرسمية، لا يعني بالتالي إعداد أجيال متعلمة ومثقفة مستعدة لمواجهة تحديات التقنية، والعلوم الحديثة. أما النظم الصحية وشبكات الأمن الاجتماعي فلا تزال محدودة مقتصرة على شرائح معينة من المواطنين، وتعمل وفق آليات بيروقراطية معقدة، بالإضافة إلى النوعية السيئة للخدمات التي تقدمها.

ب) الإصلاح السياسي المطلوب

لا تزال دول عربية عديدة تعيش في ظل قوانين الطوارئ منذ عقود. ولا تزال دول أخرى تمارس انتهاكات يومية لحقوق الناس. ومعظم التشريعات العربية لا تتضمن حقوقاً متساوية بين الرجال والنساء. وسلطة القانون فتتوسع أو تضيق تبعاً للنفوذ في السلطة وأجهزة الأمن. والقوانين الانتخابية تصاغ بالطريقة التي تضمن إعادة انتخاب من هم في السلطة. والصحافة تخضع لأشكال متنوعة من الرقابة والقيود، وكذلك الأحزاب والتنظيمات الاجتماعية والسياسية.

وتنظر المنظمات الشعبية وقوى المجتمع المدني بكثير من الريبة إلى الإجراءات الإصلاحية التي تقترحها الأنظمة الحاكمة، لأنها تعرف أن الهدف منها لا يتعدى حدود محاولات الاحتواء، والانحناء للعاصفة، في انتظار ظروف أكثر ملاءمة. كما أنها لا ترضى بالتغييرات الطفيفة الهادفة إلى تزيين صورة الأنظمة، في وقت بات يقتضي عملية إصلاح عميقة وشاملة.

تزيد في هذه المخاوف حقيقة أن معظم السلطات العربية مرتبطة بعلاقات تبعية سافرة، في اقتصادها، وأمنها، وسياستها، مع قوى دولية كبرى، وينسب أقل، مع قوى إقليمية تسعى لتشكيل مراكز نفوذ جديدة. وبالتالي فإن مسألة السيادة والقرار المستقل تعرض للتآكل، وتصبح محاولات الإصلاح الرسمية (كجزء من ممارسة السيادة الداخلية) أكثر ارتهاناً للمطالب الخارجية.

الفصل الثالث

عرض نقدي للمبادرات

أشرنا في مقدمة البحث إلى أن المبادرات والرؤى المنتقاة هنا هي عينات تقدم صورة عن مواقف قوى خارجية وداخلية أساسية من قضية الإصلاح في العالم العربي. الهدف من هذا العرض إبراز ما في هذه المبادرات من جوانب ايجابية دافعة للإصلاح، وما فيها من ثغرات قد تعيق تحقيقه، أو آثار جانبية ترتب نتائج سلبية على مجالات أخرى في حياة المجتمعات العربية.

1) مبادرة الشراكة الأوروبية المتوسطة

انطلقت فكرة «الشراكة الأوروبية المتوسطة» من لقاء برشلونة، وباتت تعرف باسم «أوروميد». وكان الهدف الأساسي منها ان تشكل الرد الأوروبي على بعض المشاغل القادمة من جناحها الجنوبي، من جهة، والترويج للإصلاح الاقتصادي والتجاري في المنطقة، بما يتوافق مع مساعي التكيف الهيكلي للنظام الليبرالي الجديد، من جهة أخرى. إضافة لذلك لم يغيب الإصلاح السياسي عن هذه المبادرة، بخاصة منذ اجتماع قمة الدول الثماني في حزيران/يونيو 2004. وتشير وثيقة سياسية صادرة عن الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر 2003 تحت عنوان «استراتيجية الأمن الأوروبي» إلى خمسة تهديدات أمنية

رئيسية: وهي الإرهاب، واسلحة الدمار الشامل، والصراع الإقليمي، وفشل الدولة، والجريمة المنظمة. وتعتبر الدول الأوروبية أن هذه العوامل كلها متوفرة في معظم دول الشرق الأوسط. ولا يخفى أن معالجة مشكلة الهجرة إلى أوروبا، خاصة من دول المغرب العربي، وهي أحد المشاغل المهمة للأوروبيين، تحتاج إلى تعاون وتنسيق بين الدول على مستويات عديدة.

وتوفر الشراكة الأوروبية المتوسطة مناخاً يساعد أوروبا بالقيام بدور في عملية السلام في الشرق الأوسط، التي كان مؤتمر مدريد سنة 1991 إحدى أبرز محطاتها. وتتكون هذه الشراكة من سلسلة من الاتفاقيات الثنائية، تضاف إلى الإعلان الأساسي الذي ينص على التعاون المتعدد الأطراف في قطاعات مهمة مثل الزراعة، والطاقة والسياحة.

ينقسم إعلان برشلونة من ناحية المفاهيم إلى ثلاثة عناوين: سياسي، وتهدف إلى قيام منطقة من السلام والاستقرار، والاحتكام إلى قوانين تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان، واقتصادي، يتضمن هدفاً رئيسياً هو إنشاء منطقة أوروبية متوسطة للتجارة الحرة بحلول سنة 2010، واجتماعي، يدعو إلى مبادرات للحوار والتفاهم بين الثقافات على جانبي المتوسط. وتمول جميع مشاريع الشراكة الأوروبية متوسطة من خلال برنامج «ميدا» (MEDA) الذي خصص له مبلغ مليار يورو سنوياً، ويضيف بنك الاستثمار الأوروبي ملياري يورو في شكل قروض تقدم باتجاه المنطقة.

يعتقد الأوروبيون أن الانضمام إلى الشراكة نوع من الجائزة والحافز للترويج للتحول الديمقراطي في العالم العربي، لذلك يقترحون أن يكون شرط هذا الانضمام المصادقة على نصوص تتعلق باحترام حقوق الإنسان والتزام الإصلاح الديمقراطي. ويحق للاتحاد الأوروبي، نظرياً، أن يستند إلى هذه المادة إذا رأى ضرورة للاحتجاج على ارتكاب الحكومات انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ووقف المعونة عنها، أو التجارة معها. وتحظى المشاريع المتعلقة بحقوق الإنسان، وتمكين المرأة، وحرية الصحافة، والإصلاح القضائي بالجزء الأكبر من التمويل المرصود للقضية السياسية. في حين أن إصلاح المؤسسات والإدارات الرسمية لم

يستحوذ إلا على قسط ضئيل من التمويل، وعدد متواضع من المبادرات. فالاتحاد الأوروبي يرفض تقديم دعم مالي للبرلمانات والأحزاب السياسية والنيابات. في إطار «ميدا» الثانية التي تغطي سنوات 2000-2006 تم توجيه التمويل السياسي الأكبر نحو مشاريع تتعلق بحقوق المرأة والطفولة، وخصص جزء ضئيل إلى مسألة الترويج للديمقراطية.

يستحوذ الجانب الاقتصادي على معظم الدعم المالي. وخصصت معونات «ميدا»، لسنوات عديدة، لتعويض التكلفة الاجتماعية المترتبة على الإصلاح الاقتصادي. ومن بين العناوين الثلاثة أنجز هذا الجانب أكبر قدر من التقدم حتى الآن. وقد وقعت دول عربية عديدة على اتفاقيات شراكة تتضمن إقامة منطقة تجارة حرة، مثل اتفاقية أغادير التي أبرمت في آذار/مارس 2004 ووقع عليها كل من المغرب، وتونس، والأردن، ومصر. وتعتبر هذه الاتفاقية خطوة مهمة نحو تشكيل منطقة تجارية حرة تشمل سوقا متكاملة تضم، في جناحها الجنوبي وحده حوالي مئة مليون نسمة.

سنة 1904 بدأ بالعمل صندوق أوروبي - متوسطي مقره الاسكندرية، وهدفه انجاز متطلبات الجانب الاجتماعي من إعلان برشلونا، أي تطوير الحوار بين الثقافات والحضارات في منطقة البحر المتوسط. ولا يزال هذا الصندوق بعيدا عن المنحى السياسي، وسيبقى كذلك على الأرجح. إلا أن أهميته تكمن في كونه يعزز وجود مساحة ثقافية مشتركة ويساعد في توليد عناصر الثقة والتفاهم بين الحركات الثقافية، ومراكز الأبحاث، والجامعات، وبين المهتمين بشؤون الثقافة على جانبي المتوسط.

يمكن القول من خلال الممارسة إن الشروط السياسية التي وضعت كأساس للشراكة مع أوروبا لم تحترم دائماً من الجانبين. فالدول العربية المعنية لم تقدم على إصلاحات جدية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، تشهد على ذلك حالة الطوارئ المستمرة في مصر، والنظام القضائي المتردي في الدول الأخرى، والقيود على حرية الحركات السياسية والمدنية. ولم تبادر أوروبا إلا إلى الاحتجاج الجدي، ولا إلى وقف المعونات، ولا تجميد العلاقات التجارية، كما تفترض اتفاقيات

الشراكة. ورغم بعض التحسن في مجال التمثيل الشعبي، وخاصة فيما يتعلق بالنساء، وتخفيف الرقابة على الإعلام، وحرية التعبير، إلا أن الكثير مما يسمى إصلاحات سياسية كان له مردود سلبي، ووجه بحالات مختلفة من الاعتراض، من الاحتجاج المعلن، إلى المقاطعة وضعف الإقبال على التصويت، كما حدث في الاستفتاء على الإصلاحات في مصر في نيسان/ابريل 2007.

لم يفلح الإعلان الأوروبي عن الاهتمام الشديد بالأوضاع الاقتصادية في البلدان العربية في تحسين واقع الامور بصورة ملموسة. فالخوف من موجات الهجرة الكثيفة، وغير القانونية، لم يترجم في إصلاح اقتصادي في الدول المصدرة للعمالة، مما يتيح توفير فرص العمل ورفع مستوى الدخل. في سنة 2000 اشارت المفوضية الاوربية إلى ان الفرق في نسبة الدخل بين أوروبا وجنوب المتوسط كانت 1 إلى 12، أما اليوم فمن المتوقع أن تصبح النسبة 1 إلى 20 بحلول سنة 2010، ما يعني أن التطور ذا السرعتين لا يزال هو المنحى الأبرز في عمليات التراكم الجارية في نطاق النظام الليبرالي الجديد.

ويشير نقاد السياسة الأوروبية إلى عدد من الأسباب التي تعرقل فعالية المبادرة، منها: التباينات في مواقف الدول الاتحاد من الأنظمة القائمة في المنطقة. ففي حين تضغط الدول الشمالية باتجاه المزيد من الاشتراكية، وتنفيذ البنود المتعلقة باحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان، تحاول دول أخرى التغاضي جزئياً عن بعض الانتهاكات لكي لا تخرج أنظمة صديقة لها أو لحماية مصالحها مع هذه الأنظمة. ومنها أيضاً تضخم البيروقراطية في المؤسسات التي تدير عملية الشراكة بحيث تقلص قدرة أوروبا على الاستجابة السريعة للمتغيرات، ويصطدم أي تعديل أو اقتراح بسلسلة من الإجراءات الإدارية الروتينية تؤخر تنفيذه وتجعله عديم الفائدة في كثير من الأحيان. ومنها أيضاً أن السياسات الزراعية المتبعة في أوروبا لا تزال تعيق دخول السلع الزراعية من دول الجنوب المتوسطي، في حين تقترح هي تحرير التجارة وبالتالي فتح أسواق الجنوب بلا قيود.

2) تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (صادر عن البنك الدولي):

قدمت مجموعة من الخبراء تقريرا مفصلا عن حالة التنمية في المنطقة وصدرت في كتاب عن البنك الدولي سنة 2003 باللغة الانكليزية وترجم إلى العربية سنة 2004¹. جوهر مقترحات التقرير يمكن تلخيصه في كيفية استغلال الإمكانيات الراهنة للتجارة والاستثمار العالميين من قبل صناع القرار في الشرق الأوسط. وبعد ان يقدم عرضا وافيا للمشكلات والعقبات أمام النمو الاقتصادي في المنطقة، يقترح مشاريع الحلول، من وجهة نظر الاتجاه الليبرالي السائد اليوم. ثلاثة مؤشرات مركزية يمكن استخلاصها من قراءة للتقرير: الأول، ان الاداء الاقتصادي للمنطقة يشهد تراجعا ملحوظا منذ العقد الأخير من القرن المنصرم. فمعدلات النمو في الناتج القومي الاجمالي لا تتجاوز حوالي 3% بينما لم يرتفع نصيب الفرد من هذا الناتج إلا من 0.1% بين عامي 1975-1990 إلى 0.5% من 1990-1998. المؤشر الثاني، إذا كانت التجارة العالمية قد نمت بمعدل 8% فإن معدلات النمو في المنطقة لم تتجاوز 3%. علماً أن الثقل الأساسي في العلاقات الاقتصادية مع بقية دول العالم يقوم على تصدير النفط والموارد الطبيعية، والسياحة، وتصدير اليد العاملة. ويعتقد خبراء البنك أن هذه النسبة هي ثلث ما يمكن أن تكون عليه التجارة. أما قطاعات الإنتاج ذات التكنولوجيا المتقدمة فتعيش حالة ركود، بالمقارنة مع مناطق كانت معدلات نمو هذه القطاعات فيها قريبة مما هي عليه في المنطقة العربية في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. المؤشر الثالث، يتمثل في معدلات البطالة المرتفعة². والمشكلة هنا تحمل وجهين

1- التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجموعة خبراء، دار الساقى، بيروت 2004.

2- ترتفع معدلات البطالة في المنطقة 15% سنة 2000 مقارنة مع 9% للدول ذات الدخل المتوسط و6% للدول ذات الدخل المرتفع. اما بين حملة الشهادات الثانوية فقد وصلت هذه النسبة على التوالي الى: 27% مقابل 7% و6% سنة 2000. وستبلغ معدلات النمو حتى سنة 2010 حدود 3.4% سنويا، أي حوالي 42 مليون داخل جديد إلى القوة العاملة (ص 53، البنك الدولي).

خطرين: الأول سرعة ارتفاع اعداد الوافدين إلى سوق العمل، والثانية تضخم البطالة بين المتعلمين واصحاب المهارات. ويتغذى كلا الاتجاهين من الزيادة السكانية المرتفعة وتحسن فرص الحصول على شهادات تعليمية، بما فيها جامعية، بغض النظر عن مدى ملاءمتها لحاجات السوق، والمستوى العلمي الحقيقي الذي تمنحه لحاملها. المؤشر الرابع، ضعف التدفق الاستثماري الأجنبي. هنا تشير المعطيات إلى ان المنطقة استوعبت نسبة 1% من مجمل الاستثمارات العالمية خلال 1996-1999 وهي من بين النسب الاستثمارية الأدنى في أي منطقة من العالم. علماً أن المملكة العربية السعودية قد سجلت في الفترة ذاتها زيادة هائلة في دفق الاستثمار الأجنبي المباشر. ما يعني مزيداً من الانخفاض في معدلات الاستثمار على مستوى المنطقة ككل.

الأسباب: يعزو التقرير أسباب هذه المشكلات إلى ثلاثة مصادر أساسية في الاقتصاد: قوة القطاع العام، السياسة الحمائية، الاعتماد على الموارد. تنفرع من هذه المصادر جملة من العقبات الثانوية تتمثل في الاقتصاد التقليدي، القيود المالية والإدارية على حركة السلع والرساميل والأفراد، واسعار صرف العملات، وبطء الاندفاع في مسارات الشراكة مع التجمعات الاقتصادية الأخرى. ويضيف، في إشارة عابرة، إلى ان النزاعات الإقليمية والمحلية تساهم بدورها في حالة الركود الاقتصادي، ما يشير إلى تدني الاهتمام الفعلي من جانب هذه المؤسسة الدولية الكبرى في البحث عن حل لقضية يعتبرها ابناء المنطقة أولى أولويات السياسة، وعميقة التأثير في اقتصاد بلدانهم زحياتهم الاجتماعية.

مقترحات حلول: انطلاقاً من استراتيجيته المعروفة، التي تتبنى جوهر الموقف النيوليبرالي في العولمة الاقتصادية، يقترح التقرير ثلاث جهات كبرى في التعامل مع تازم الوضع الاقتصادي العربي: الانفتاح، الخصخصة، توسيع للتصدير.

معنى الانفتاح هنا، إزالة كل العقبات والقيود التي تعرقل تدفق السلع والرساميل إلى الاسواق المحلية. وهذا يشترط جملة إجراءات يجب أن تتخذها حكومات البلدان المعنية، بدءاً من إلغاء الحواجز الجمركية، وصولاً إلى إلغاء حواجز «ما وراء الحدود»، مروراً بتسهيل إجراءات إنشاء الشركات التجارية، ورفع التقييدات

الإدارية المختلفة عن المؤسسات التجارية والمالية. ويقترح خبراء البنك إبدال الرسوم الجمركية على الواردات بضريبة على القيمة المضافة (TVA) تخضع لها جميع السلع المستهلكة.

يشير التقرير إلى ضرورة التحول عن النموذج القديم للتنظيم والنشاط الاقتصاديين، فهذا النموذج القائم على دور كبير للقطاع العام - مدعوماً من صادرات النفط في بعض البلدان - أصبح عاجزاً عن إتاحة فرص النمو، وتوسيع سوق العمل. في المقابل، يجب أن يعتمد النموذج الجديد على التجارة والاستثمار الخاص. وأن يتم الانتقال بصورة حازمة وسريعة، من دون تردد. لأن الدول التي ترددت قدمت نتائج مخيبة للآمال.

مفهوم «التصنيع من أجل التصدير» يجب أن يكون هدف الصناعة المحلية الأول. وهو بديل عن سياسة «إحلال الواردات» التي ادت، بحسب التقرير، إلى ركود طويل، واضعاف القدرات التنافسية، وتعطيل حوافز التطوير واستخدام التكنولوجيا المتقدمة. يجب أن يتركز السعي، في الصناعة والزراعة إلى إنتاج سلع ذات مزايا تفاضلية وقادرة على المنافسة، وسيكون هذا حافزاً دائماً للمستثمرين للبحث عن شراكات تجارية جديدة، وتوسيع الاسواق.

ارتباطاً بهذه العناوين الثلاثة، يتعرض التقرير إلى شبكة من الموجبات الضرورية لنجاح التوجهات الجديدة، من ضمنها إحداث تحول في الزراعة والاتجاه إلى زراعات تحتاج إلى كثافة في العمل وقلة اعتماد على مصادر المياه، في آن. ومنها أيضاً إعادة النظر في أسعار صرف العملات، وتعزيز التعاون مع التجمعات الاقتصادية المحيطة، كالاتحاد الأوروبي، وتنشيط التجارة البينية العربية، على قاعدة تنويع المنتجات القابلة للتصدير، وتحسين مناخات الاستثمار، وسوى ذلك.

في هذا السياق يشير التقرير إلى ان الإجراءات المتبعة من أجل التحول يجب أن تتسم بالسرعة والحسم لسببين: الأول، لأن عناصر المقاومة، المتمثلة «في بؤر المستفيدين الريعية» - حسب تعبيره - هي الأكثر تنظيمياً، وتتمتع بنفوذ سياسي قوي، وتحتل المواقع الأخطر في الإدارات والدولة. وبالتالي فإن أي تباطؤ في

عملية «الإصلاح» سيتيح لهذه البؤر ان تنظم صفوفها بصورة أفضل، وتمكنها من تعطيل العملية برمتها أو افساد نتائجها.

أما السبب الثاني للتسريع، فهو احتواء بعض النتائج الاجتماعية لعملية التحول. وهنا يعترف التقرير بأن شرائح معينة من القوى العاملة ستتضرر من «الإصلاح» - بخاصة المزارعين الفقراء والعمال غير المهرة - لذلك يقترح مفهوم «شبكات الأمان» الاجتماعي كنوع من العوازل القادرة على امتصاص النتائج السلبية. لكنه يؤكد بأن الضرر سيكون مؤقتاً وستكون سرعة التعويض أكبر كلما تسارعت عملية الانتقال. فنتائج التحولات ستعكس إيجاباً على الاقتصاد الكلي، وبالتالي ستساعد على المدى الطويل كافة الشرائح الاجتماعية.

جوانب عديدة من التقرير تستحق التوقف عندها والتنويه بصحة تشخيصها. فهو يركز على بعض المسائل الجوهرية التي تعيق التطور الاقتصادي في المنطقة، ويوليها الأهمية التي تستحق: مثل قضايا الإصلاح الإداري والمالي والسياسي، والتعاون العربي ومع بلدان الجوار وتكتلاته، وكيفية تشجيع الاستثمارات، وضرورات الانتقال من نمط الاقتصاد الريعي والاعتماد الوحيد الجانب على النفط ومشتقاته، واعتماد مقاربة واقعية للقدرات والمزايا الاقتصادية للمنطقة (في الزراعة مثلاً).

الا أن المشكلة الأساس هي أن التقرير يختزل التنمية بالاقتصاد وحده، مغفلاً مسائل الإصلاح السياسي، والاجتماعي، والثقافي. وعندما يتناولها فلا يفعل ذلك على أساس أنها مشكلات قائمة بذاتها بل ربطاً بما يوجبه المفهوم الليبرالي الاقتصادي الجديد. هذه الثغرة وحدها كافية لاعتبار التقرير أقل بكثير من مشروع للتنمية الشاملة كما تحددتها معايير الأمم المتحدة، والفكر المعاصر.

وحين يتناول التقرير المجال الاقتصادي - وقد سبقت الإشارة إلى الاستفاضة والتفصيل المشبع والجاد للعرض في هذا الجانب - فإنه ينطلق من تصور نظري لنظام اقتصادي عالمي لا يحكمه إلا منطق السوق، ويحاول أن يقحم اقتصاد المنطقة في هذا التصور، من دون أن يأخذ في الاعتبار الإمكانات الاقتصادية، والشروط السياسية والثقافية لدولها، ومن دون دراسة التجارب التي مرت بها

شعوب ومناطق أخرى في العالم. إلا يتكرر هنا المنطق نفسه الذي تعتمده منظمة التجارة العالمية، وتعرض عليه غالبية الدول المسماة «في طور النمو»؟ من دون الدخول في أي نقاش أيديولوجي بشأن الخصخصة أو الدفاع عن القطاع العام وسلبياته يمكن القول إن النظرية النيوليبرالية نفسها، التي يعتمدها التقرير، هي أيديولوجيا مناهضة للدولة. الاقتراحات المتلاحقة بضرورة اخراج الدولة من «الاقتصاد» وتركه لمنطق السوق لم تكتسب ما يكفي من المصدقية لكي تعتمد كثابته في مجال النمو الاقتصادي. فتجربة الهند مثلاً تؤكد العكس. إذ أن السياسة الملزمة التي اعتمدت تجاه الشركات الأجنبية والمحلية، فرضت توسيع السوق الداخلية، وتثبيت مواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السلسلة الإنتاجية، وحققت ثباتاً نسبياً في دور هذه المؤسسات إزاء الشركات الكبرى المستثمرة. وبذلك أصبحت عملية التصنيع مرتبطة ببنية داخلية متكاملة وراسخة، قبل أن تتحدد الأولوية في وجهة تسويق المنتجات (للتصدير أو الاستهلاك الداخلي)³. وعندما يقترح التقرير تنويع مصادر الدخل، والكف عن الاعتماد المفرط على النفط فإنه لا يقدم أي تصور لبديل جدي متكامل، سوى تعميمات عن دعم الاستثمارات وتشجيعها. بالتالي، ليس هناك أي ضمانة لأن تؤدي سياسة الانفتاح وحدها إلى نمو اقتصادي مستدام، كما أن القضاء على «لعنة الموارد» والاقتصاد الريعي يقتضي إيجاد موارد بديلة ثابتة.

يعتقد مؤلفو التقرير أن النتائج الاجتماعية السلبية يمكن أن تعوض بسهولة، نتيجة للنمو الاقتصادي المفترض وحده. وتتماشى هذه النظرة مع السمة الإجرائية العامة التي تطبع التقرير، والتبسيط في تحليل النتائج المترتبة على تحولات كبيرة من النوع الذي يقترحه. إضافة إلى ذلك لا يتمتع الاستنتاج المشار إليه بالمصدقية الكافية، نتيجة المعاينة الواقعية لحالات دول انخرطت في هذا المسار. فمن دون الرجوع كثيراً إلى الوراثة لاستحضار تجارب الدول التي شقت طريقها إلى النمو، مثل الصين اليوم، وقبلها كوريا، واليابان، يكفي أن نقارن

3- تقرير التنمية البشرية 2005، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت، مطبعة كركي، 2005، ص 136.

بين تجارب دول تكيفت بلا شروط مع مقترحات مماثلة للمؤسسات الاقتصادية العالمية، ودول أخرى اجتهدت في بناء توازن ما بين منطلق السوق المفتوحة وبين حاجاتها الداخلية الواقعية. فيتنام، مثلاً، استطاعت أن تحقق تنمية بشرية متوازنة بالترافق مع نمو اقتصادي ملحوظ لأنها استبقت عملية الانفتاح بإجراءات داخلية واسعة، في التوجيه الاقتصادي والسياسة الضريبية، وسياسة الحوافز، ولكن أيضاً في التعليم والصحة. أما المكسيك، المصنفة في المرتبة نفسها على لائحة النمو الاقتصادي، وتمتلك موارد أكثر أهمية، فلم تفلح في تحقيق التوازن نفسه بسبب انخراطها اللامشروط في سياسة التكيف الهيكلي (النافتا)⁴.

يشير التقرير إلى بعض السلبيات المتضمنة في بنود الشراكة الاورومتوسطية، لكنه يغفل حقيقة ان هذه البنود هي أكثر ما تدافع عنه الدول المتقدمة في إطار منظمة التجارة العالمية. وعندما يقترح الالتزام بمبادئ وتوجهات المنظمة المذكورة، يتجاهل المعايير المتحيزة، والأنظمة الملتوية التي تعتمدها في تعاملها مع معظم البلدان الفقيرة والنامية: مثل نظام شهادات المنشأ، ونظام التدرج الملتوي في السياسات الضريبية المطبقة على صادراتها، وترتيبات الأفضلية التجارية، وسوى ذلك من معايير. بصورة عامة، لا يشكل الانتقال إلى نمط «الانفتاح الاقتصادي»، والمنافسة في التصدير واعطاء الأولوية للتجارة، ضماناً لنمو اقتصادي مستدام. لأن الإجراءات الاقتصادية التحضيرية لهذه العملية لم تبلور بعد، في ظل هيمنة الاقتصاد الريعي من جهة، وضخامة حجم الدولة في الاقتصاد من جهة أخرى. وليس واضحاً كيف يمكن أن ينجح انتقال مفاجئ وسريع من هذا الوضع إلى نقيضه من دون تكلفة اقتصادية واجتماعية مرهقة للبلدان المعنية.

الغائب الكبير الآخر عن التقرير هو دور النزاعات - وأبرزها قضية العراق وفلسطين - في عرقلة التنمية. هناك بعض الاشارات العابرة، المبعثرة، في السياق

4- «تنامت صادرات المكسيك على نحو متسارع خلال التسعينيات إلا أنها لم تحقق إلا زيادة متواضعة في نمو الدخل للفرد، وظلت نسبة البطالة مرتفعة، واستمرت الأزمة المالية الحادة. بالتالي لم يتراجع الفقر المدقع إلا هامشياً، فيما يبدو أن اللامساواة آخذة في الاتساع». ولم تبدأ هذه المؤشرات بالتغير نحو الأفضل إلا بعد إقرار برنامج اجتماعي موجه نحو الشؤون التنموية العامة من قبل الدولة (انظر المصدر السابق، ص122).

ولكن من دون أي حيز جدي خاص بها، علماً أن كل بحوث التنمية للمنطقة تؤكد على الدور المحوري لهذه النزاعات في تأييد حالة التخلف والقمع. هذا الإغفال يصح فيه القول: ان من لا يراه انما لا يريد أن يرى.

3) تقرير التنمية الإنسانية العربية

يقع التقرير في أربعة كتب صدرت بالتعاون بين البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (المكتب الإقليمي للدول العربية)، والصندوق العربي للآباء الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الامم المتحدة الإنمائية⁵. يشكل التقرير مادة بالغة الغنى والأهمية لدراسة الواقع العربي، في أبعاده الأساسية: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. فهو تشخيص شامل يتسم بموضوعية عالية في عرض المشكلات، وكم كبير من التفاصيل الضرورية للآحاطة بالأحوال الدقيقة للمنطقة. وهو لا يتوقف عند العرض والتشخيص، بل يمضي في اقتراح ما يراه حلاً للمشكلات المعروضة. وغالبية هذه الاقتراحات تتسم بنسبة عالية من الإيجابية والواقعية.

ثلاثة اتجاهات عامة هي أبرز ما يمكن ملاحظته في التقرير: الأولى، النظرة النقدية إلى بنية المجتمعات العربية والعلاقات الاجتماعية السائدة؛ الثانية، الموقف النقدي من أداء الأنظمة العربية، وقصور مقترحاتها عن الآحاطة بعمق الأزمة وشمولها؛ والثالثة، التعامل الواقعي مع المبادرات الخارجية، ووضعها في ميزان النقد، وقياس مدى ملاءمتها لحاجات التنمية في المنطقة.

ورغم أن التقرير لا يشكل بذاته مبادرة محددة للإصلاح، إلا أنه يضع الأرضية العامة التي لا بد من إدراكها لكي تتكامل عناصر أي إصلاح منشود. هو نوع من الإطار المرجعي الذي يحدد الغايات والوسائل من وجهة نظر عصرية، حديثة، تأخذ في الاعتبار السمات المميزة الراهنة للواقع العربي، وخصوصيات تطوره التاريخية. ويسجل، في هذا السياق، لمؤلفيه أنهم لحظوا ضرورة إقامة التوازن

5- تم إصدار الكتاب الأول سنة 2002 والأخير سنة 2005، وتمت الطباعة في المطبعة الوطنية، عمان.

بين هذه الخصوصيات ومنحى التطور العام السائد عالمياً. فالخصوصية ليست خروجاً على العام، ولا تفرداً مطلقاً يضع المجتمعات العربية في سياق تطور مغاير ومتناقض مع المجتمعات الأخرى، ولكن، في المقابل، لا يجوز اعتماد الوصفات الغربية كحل سحري شامل يمكن تطبيقه بصورة آلية، من دون تبصر في إمكانيات النجاح، أو في خلفيات الدوافع والأهداف.

بعد صدور الكتاب الأول سنة 2002، وهو عرض عام لمجمل المشكلات التي يراها الباحثون عقبات أساسية أمام تطور المجتمعات العربية، قرروا تخصيص ثلاث مسائل بجهد مركز باعتبارها أولويات في قضية التنمية، فأصدروا في السنوات الثلاث اللاحقة ثلاثة تقارير - كتب مكرسة للعناوين الآتية: «نحو إقامة مجتمع المعرفة» (2003)، «نحو الحرية في الوطن العربي» (2004)، و«نحو نهوض المرأة في الوطن العربي» (2005).

بعد استعراض واقع المعرفة وإنتاج المعلومات في العالم العربي، بدءاً من اللغة ذاتها وصولاً إلى السلطة السياسية، وهو واقع مزر بكل المقاييس، يخلص التقرير إلى رؤية استراتيجية لتغيير هذه الحالة تركز إلى خمسة عناصر: إطلاق حريات التعبير والتنظيم وضمائها بالحكم الصالح، النشر الكامل للتعليم الراقي النوعية، توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقني، التحول الحثيث إلى نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية، وأخيراً تأسيس نموذج معرفي عربي أصيل، منفتح، ومستنير. هذه العناوين بذاتها تشير إلى الترابط بين التقني-الأكاديمي والسياسي، وبين إنتاج المعرفة وشروطه الاجتماعية. يقول التقرير: «... هذه هي البيئة المجتمعية القاسية وشديدة الاستقطاب التي تحيط بالعلم، وبالعلماء، في البلدان العربية. والاختيار الصعب الذي يواجهه العلماء في هذه البلدان هو، في حدوده القصوى، إما أن يكونوا مثقفين وعلماء مسؤولين اجتماعياً يتبنون العلم وسيلة لتحرير الضعفاء ورفع الأمم، أو أن يلتحقوا بنسق السلطة القائم، أو السلطات الخارجية لدرجة أو أخرى. ومعروف أن الذين يلتحقون منهم بخدمة أنظمة القوة الراهنة في الداخل أو الخارج يرفلون في متاع الحياة... بينما يعاني الفصيل الأول عواقب ليس أقلها التهميش... والنتيجة

خسران المهمة النبيلة للعلم سبيلاً للتحرر والنماء والمساهمة في تردي التنمية الإنسانية في البلدان العربية»⁶.

يتوسع التقرير الخاص بمسألة الحرية في عرض حالة القمع، وغياب القانون، وانتهاكات حقوق الإنسان، التي تعيشها البلدان العربية، والشروط والآليات التي تغذي هذه الحالة وتمنحها أسباب الاستمرار. ويربط بين المسببات الداخلية والخارجية، بين مصالح القوى الحاكمة وضعف المطلب الديمقراطي لدى القوى المعارضة، وبين النظم السياسية والقانونية والبنى الاجتماعية والثقافية. بداية يتوقف عند النزاعات في المنطقة وانعكاسها على قضية الحريات، ويحدد لها دورين: مباشر وغير مباشر. الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، والأميركي للعراق، انتهاك فاضح لسيادة الدول، وحق تقرير المصير، والقانون الدولي. وممارسات الاحتلال اليومية في البلدين انتهاك لحقوق الأفراد بالحياة والحرية والكرامة. وهو يقدم نموذجاً عن التناقض الصارخ مع أبسط قواعد الديمقراطية التي يطالب بها الغرب. من جانب آخر يسوغ هذا الاحتلال الخرق الداخلي للقواعد الديمقراطية من قبل الأنظمة العربية، تحت عناوين مثل «أولوية المعركة القومية»، و«مكافحة الإرهاب».

وإذا كان مطلب الحرية يتناقض مع مصالح القوى العالمية التي تحدد مواقفها وفق معيار مصالحها، واستعداد الأنظمة للمهادنة مع استراتيجيات إسرائيل، فإن العولة الراهنة بذاتها تؤدي إلى تقليص مدى القوانين الدولية لأنها تساهم في اضعاف الدولة لصالح الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات، وتقوض، بالتالي، المؤسسات العالمية القائمة على فكرة التعاون بين الدول، في الدرجة الأولى الأمم المتحدة - وهي المرجعية الأخيرة للدول الصغيرة والضعيفة.

يصف التقرير الدولة العربية «بالثقب الأسود» للدلالة على كثافتها المفرطة، وقدرتها الكلية على امتصاص كل ما يقترب من فلكها في الداخل. لكن هذه الدولة نتاج بنى اقتصادية واجتماعية مسؤولة بدورها عن بلوغ الأزمة السياسية مستواها الراهن. فالاقتصاد الريعي من جهة، وشبكة العلاقات، والموروث

6 - تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، ص 164.

الثقافي، من جهة أخرى اركان مهمة في صياغة مشروعية السلطات القائمة، وسبب في استمرارها. وتتضاعف قدرات الدولة على مصادرة المجتمع بوجود معارضات تنفي بند الديمقراطية من منظومة أولوياتها: فالمعارضة الإسلامية والقومية لا تقدم نموذجاً بديلاً ولا تبدو مقنعة عندما تطالب بالتغيير من أجل الحرية.

يتوقع التقرير ثلاثة مسارات محتملة لتطور الأمور في العالم العربي: مسار الخراب، وهو ما يمكن أن يفرزه العنف والنزاعات الداخلية في ظل تعنت الأنظمة الاستبدادية، والعجز التنموي، واحتدام التناقض مع قوى المعارضة؛ ومسار الازدهار، وأساسه القبول «بالتداول العميق للسلطة، وإعادة توزيع القوة... والعمل على قيام نسق حكم صالح»؛ ومسار وسط، هو الإصلاح المدفوع من الخارج الذي لا يرقى إلى المسار الثاني، لكنه قد يجنب المجتمعات العربية آثار العنف التدميرية. وعلى قوى الإصلاح ان تتعامل مع هذا المسار، في حال تقدمه على الأرض، من أجل التخفيف من سلبيات خضوعه للإرادات الخارجية.

الكتاب الرابع، للعام 2005، صدر تحت عنوان: «نحو نهوض المرأة في الوطن العربي». وهو يستعرض بشكل مفصل حالة المرأة العربية ومعاناتها جراء الأزمة المضاعفة التي تعيشها. فالاقضاء الاجتماعي الذي يطال شرائح واسعة من المجتمع يتفاقم حين يتزاوج مع التمييز الموجه ضد المرأة. وهو في ذلك يستند إلى بنية اجتماعية وثقافية مترسخة تاريخياً. الإجراءات التي تلجأ إليها بعض السلطات للحد من التمييز، ومن أجل تمكين المرأة يصطدم بمواقف معلنة وضمنية لقوى فاعلة على المسرح السياسي - مثل السلفية الإسلامية - ويؤثر اجتماعية تمارس دوراً سرياً في تعميم ثقافة تحجيم المرأة و الزامها بدور التكاثر والعناية بالرجل والاسرة فقط.

وتظل البنية القانونية العربية في مسائل الاسرة والمرأة، برغم التحسينات التي ادخلت في السنوات الأخيرة، وبيانات المسؤولين المطمئنة، بعيدة عن تمكين المرأة من الحصول على حقوقها الطبيعية، وقيام تكافؤ فرص حقيقي مع الرجل. والسجل الحافل لنضالات الحركات النسائية، منذ الاستقلال، والتقدم الذي

أحرزته على مستوى التشريع والوعي والقبول الاجتماعي، لم يغير تماماً في وضعية المرأة كحلقة اضعف في السلسلة الضعيفة الاوسع. ولا يقتصر اقصاء النساء على بؤر متخلفة اجتماعيا وسياسيا بل يمتد حتى إلى قوى متحمسة لقضايا المرأة. فالأحزاب التقدمية العربية لا تضم في قياداتها إلا اعدادا شديدة التواضع من النساء، ولا ترشح للانتخابات إلا قلة منهن - إلا إذا كان القانون يلزمها بنسب معينة. لذلك يقترح التقرير إصلاحاً تشريعياً شاملاً، وصولاً إلى فرض بعض المبادئ التي تساعد في تمكين النساء، ولو مؤقتاً، من إقامة توازن ما مع الكوابع التاريخية والاجتماعية، وكسر هذا التهميش، حتى عندما ينطلق من دوافع عفوية وصافية النوايا.

يقول التقرير في إحدى خلاصاته⁷: «... لا نقدم هنا إلا الخطوط العريضة لبدل الازدهار الإنساني على أن تتولى المجتمعات العربية مناقشتها أولاً، ووضعها في سياقها الخاص ثانياً، والعمل من أجلها، حين تبناها، ثالثاً. يمثل ما نقترحه فيما يلي نمطاً نقياً أو مثالياً للتغيير المنشود...». هذا التوصيف للتقرير من جانب مؤلفيه حدا بالبعض لاعتباره تصوراً نظرياً بعيداً عن نبض الشارع، وهمومه. ففي تعليق لمعهد السلام الأميركي⁸ نقراً ما يلي: «يعجز التقرير عن لمس مشاعر «الشارع» العربي، ذلك أن مؤلفي التقرير ينحدرون من الصفوة الليبرالية ذات الميول الغربية، وهي مجموعة ذات تأثير محدود على المستوى الشعبي».

هذا النوع من النقد يخرج عن النص أولاً، ويحاكم الفكرة على أساس البيئة الاجتماعية التي يتحدر الكاتب منها ثانياً. وكلا الفعلين يضعفان القيمة العلمية للنقد. لا شك أن التقرير يتمتع بنبرة ثقافية عالية، وتوجه حاسم نحو الحداثة والقيم السياسية العصرية المستمدة من إنجازات الحضارة الغربية. لكنه يحدد بوضوح الأهداف المنشودة من العملية التنموية في الوطن العربي ومرتكزات ما تسميه الادبيات الرائجة بالحكم الصالح أو الحكومة الرشيدة. وهو يميز تماماً بين الاقتباس المفيد والتكليف الخاضع، مثلما يميز بين مراعاة الخصائص وبين اعتبار

7- تقرير عام 2004، ص 169.

8- www. usip. org. special report. p. 5 -8

الخصوصية نقيضاً لسياق التطور الإنساني الشامل. الخصوصية العربية، مثلاً، لا تلغي فكرة أن حرية التعبير والتنظيم حق لكل فرد وجماعة، وأن فصل السلطات أساس الرقابة والمحاسبة في أي دولة، حتى لو كانت هذه المفاهيم وليدة تطور الفكر والممارسة الغربيين.

والتقرير واضح أيضاً على مستوى الموقف، في انحيازه السياسي والاجتماعي الى قضايا شعوب المنطقة، وأكثرياتها الفقيرة والمهمشة. يعبر عن ذلك في نقده استراتيجيات الهيمنة الغربية، وسياسات الأنظمة العربية التابعة لها والقائمة لشعوبها. لكن التباساً يترأى من خلال النص بمجمله، ويبدأ مع سؤال: لمن يتوجه التقرير؟ من هي القوى المستعدة لحمل الأهداف التي يقترحها؟ وما وزننا في القرار العربي؟ أين نقاط قوتها وضعفها وما السبيل إلى تجاوز الضعف فيها؟ ثم، هل الأنظمة راغبة وقادرة على النهوض بالمهمة؟ وهل مطلب تغيير سياساتها طوعاً هو مطلب واقعي، أم المطلوب تغيير الأنظمة ذاتها؟

هنا تدفع الأسئلة إلى مزيد من المطالبة. إذا كانت الأنظمة، التي تتبنى مطالب الإصلاح الديمقراطي، ولو في الظاهر ومن أجل حفظ ماء الوجه أمام العالم، أو بهدف الالتفاف وانتظار اللحظة المناسبة للتخلص، لا يعول عليها في إنجاز الإصلاح فمن سينجزه؟ أهى المعارضة - أو المعارضات - التي لا تتبناه أصلاً وتعتبره هجيناً غربياً؟ أم قوى جديدة قادرة على بناء التوازن الصعب بين قبول القيم العصرية الآتية من الغرب ورفض التلاعب الغربي بها في العوالم الأخرى - الثالث والرابع والعاشر - وبالتالي الانخراط في عملية تكييف وتكيف معقدة من أجل إنجاز تنمية عصرية في صالح الشعوب؟

أمام هذه التساؤلات يجد التقرير نفسه متردداً وحائراً، بين نقد شديد وبحق لأنظمة «الثقوب السوداء» وبين التوجه لها بالدعوة إلى القيام بمشروع مجتمعي يتناقض مع وجودها ذاته. قد لا يكون من الانصاف مطالبة التقرير الراهن بالرد على هذه الأسئلة. فالمهمة الأولى هي تحديد الأهداف. ولكن لا يمنع أن تخصص أقسام لاحقة لتحديد القوى والوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف. والمقصود تحليل نقدي لبرامج القوى السياسية، ومواقفها، واحتمالات التحول

التي تختزنها، في حال تغير الشروط المحلية والدولية. هل تنجح، مثلاً، عملية انفكاك وائتلاف بين مكونات اجتماعية وسياسية على قاعدة مشروع تنموي واضح؟ هل تتهيأ قوى المجتمع المدني منذ الآن لأن تنهض بمهمة من هذا الطراز؟ هل الحوار العميق، والحر، والبعيد عن الشعارات ومواقف اللحظة نهج يمكن أن يوصل إلى الهدف، أم علينا انتظار نضوج مؤشرات التغيير في فضاءات أخرى؟

4) بيان منتدى المستقبل 2006

تأسس المنتدى بمهمة محددة هي أن يكون آلية لمتابعة مجريات عملية الإصلاح في الشرق الأوسط على أساس مقررات اجتماع سي آيلاند 2004. وهو يضم في عضويته وزراء خارجية دول مجموعة الثماني ونظرائهم في الدول العربية، وعند الحاجة، ممثلين عن دول وهيئات أخرى. عقد المنتدى اجتماعه الأخير في 30-31 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 في المملكة الأردنية الهاشمية.

البيان الختامي الصادر عن الاجتماع لا يتضمن الكثير من الجدة قياساً على البيانات السابقة. فهو يبدأ بضرورة دعم جهود الإصلاح سياسياً واقتصادياً، ثم يتعرض للتراطيب بين الإصلاح والنزاعات في المنطقة، بدءاً من تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي-الإسرائيلي، مروراً بحماية استقلال العراق، وأمن لبنان. بعد ذلك يؤكد البيان على تمسك الأعضاء بمبدأ «تعظيم المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي»، وعلى «أهمية الإعلام المحترف والمستقل والقادر على ممارسة حرية التعبير المسؤول»، وأن التطبيق الفعال لسيادة القانون «ركن أساسي لحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان». أما المجتمع المدني فيجب «إيجاد البيئة الملائمة لمؤسساته وبما يتماشى مع القوانين الوطنية». إضافة لذلك هناك حيز للشباب، والمرأة، والتعليم، والاستثمارات، ورجال الأعمال، من دون تفويت فرصة «عزل الأقلية الصغيرة من المتطرفين ممن يسعون إلى زرع الانقسام والفرقة».

لا يأخذ هذا البيان كامل موقعه إلا بالمقارنة مع بيان آخر صدر من المكان نفسه وفي التوقيت نفسه عن جهة أخرى هي «المؤتمر المدني الموازي لمنتدى المستقبل». سنجري هذه المقارنة لمناقشة نقاط الاختلاف والالتقاء بين مطالب الطرفين،

وحتوى هذه المطالب، والخلفيات الصادرة عنها، والغايات الفعلية المنشودة من التأكيد عليها.

ولكن قبل المباشرة في هذه المقارنة تجدر الإشارة إلى مبادرة متعددة التوجهات ومتعددة الأطراف انطلقت من «لقاء البحر الميت» ووضعت لنفسها هدف إقامة ما يسمى بالحكم الرشيد بناء على ستة محاور تطل مبادئ الحكم، والخدمة العامة، وقضايا الفساد، والإعلام، والمجتمع المدني، وشؤون التشريع والقضاء. وهذه المبادرة تلتقي في جملة مفاصل مع التوجهات الرسمية وشبه الرسمية للدول العربية.

5) التوصيات النهائية للمؤتمر المدني الموازي لمنتدى المستقبل

هنا أيضاً نجد تأكيداً لا يخلو من التكرار للمطالب التي ترفعها منظمات المجتمع المدني العربية منذ بيان المنتدى الأول سنة 2004 الذي انطلق من بيروت، وكان متزامناً مع اجتماع القمة العربية التي انعقدت في تونس. وهذا التكرار نفسه دليل على أن مسار الإصلاح قياسي في بطنه، ولا يتجاوب مع الطموحات التي يحملها المجتمع المدني العربي. تتوزع التوصيات على سبعة محاور: البيئة القانونية والمجتمع المدني، التعددية السياسية، سيادة القانون، الإعلام المستقل، الشفافية والفساد، التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة، والتمكين السياسي والاقتصادي للشباب.

قبل إجراء المقارنة بين وثيقتي المؤتمرين نشير إلى أن توصيات المؤتمر المدني لا تتضمن محورين أساسيين: النزاعات في المنطقة، والإصلاح الاقتصادي-الاجتماعي. ومن المعروف أن رسالة بيروت التي اشرنا إليها تحتوي سلة غنية من الاقتراحات في كلا المجالين.

6) مقارنة

● المقارنة بين كل محور من بيان المنتدى وما يقابله في توصيات المنتدى الموازي تشكل، رغم تشابه العناوين، ملفاً ناطقاً بالاختلاف في الرؤية. نتحدث

المنظمات المدنية عن القانون بوصفه أداة متطورة لتنظيم العلاقات الاجتماعية، وتعامل معه كآلية عملية محسوسة. فتطالب بالغاء قوانين الطوارئ، وحق تشكيل المنظمات المدنية، ومنع حلها إلا في حالات استثنائية. ما يعني أن القانون نفسه هو موضع مساءلة ويحتاج إلى تغيير. في حين يتعامل ممثلو الحكومات مع القانون من زاوية واحدة هي «العمل على تطبيقه». ولا شك ان عدم تطبيق القوانين بصورة متساوية، وعلى الجميع، هي مشكلة بذاتها. لكنها ليست المشكلة الأولى. ففي معظم الحالات يشكل القانون أداة حماية للنظام في مواجهة المجتمع، وحركات الاحتجاج.

● تتطالب المنظمات المدنية بوضوح وبصورة ملموسة بحرية تشكيل الأحزاب، والتعددية السياسية، واعتبار العمل الحزبي أساساً لتطوير الديمقراطية، وكذلك اشراك كل الأحزاب السياسية في «المؤتمرات الموازية». مقابل هذا الوضوح يلجأ الرسميون العرب وسواهم في بيان مؤتمهم إلى صيغة عمومية لا تلزم بأي تعهد، وتمنحهم حرية المناورة وإمكانية التملص عندما تدعو الحاجة. فالحديث «عن تعظيم المشاركة الشعبية»، رغم الفخامة اللفظية، لا يعني أي إجراء ملموس تجاه الحركة السياسية والاجتماعية في البلدان العربية.

● في حين تخوض منظمات المجتمع المدني حملة من أجل استقلالية القضاء، وترفض عدم احترام المعايير الدولية بدعوى الخصوصية، وتقرح إجراءات ملموسة وعملية تضمن سلطة قضائية مستقلة، لا يجد الوزراء العرب وسيلة لتحقيق هذا المطلب المزمّن إلا في «توجيه الشكر للمنظمات غير الحكومية العالمية لعملها حول مواضيع استقلال القضاء والبيئة القانونية...» كأن الادوار قد انقلبت تماماً.

● المقاربة نفسها نلقاها في ميدان الإعلام. فإزاء المقترحات التفصيلية الدقيقة الهادفة إلى حماية حرية التعبير والإعلام، ووضع ضمانات دستورية تكفلها، وإطلاق حرية إنشاء المؤسسات الإعلامية يعلن منتدى المستقبل أهمية «الإعلام المحترف والمستقل والقادر على ممارسة حرية التعبير المسؤول». هنا نجد، إضافة إلى التعميم المكرر القيود الضمنية التي تكشف خوف الأنظمة

العربية من الإعلام الحر. فشروط «الاحتراف»، «والقدرة على ممارسة التعبير المسؤول» أضعف من ان تخفي حقيقة النوايا بالتحيز، والتقييد، والتوجيه.

7) مقترحات «الإخوان المسلمون»

قدم المرشد العام للحركة في 2004/3/3 وثيقة شاملة تتضمن البنود الأساسية التي يقترحها الإخوان للإصلاح في مصر. تتوزع هذه البنود على ثلاثة عشر محوراً تشمل كافة جوانب الحياة السياسية والاجتماعية تقريباً. لا تدخل الورقة في تحليل الفرضيات، والدوافع، ولا في الكشف عن العراقيل التي تعترض الإصلاح، ولا في أي جدال مع مقترحات الإصلاح التي تقدمها القوى الأخرى. فهي عبارة عن مجموعة بنود تتناول مسائل محددة، ومباشرة.

الإخوان المسلمون قوة المعارضة السياسية الأولى من ناحية الشعبية والنفوذ الجماهيري. وعلاقتها بالسلطة ظلت على الدوام في حالة توتر، منذ عهد الانتداب البريطاني. ولم يتحول توجس الحكم من الحركة مع ثورة الضباط الاحرار، بل تفاقم في مرحلة معينة حين اضطهدت الحركة واعتقل قادتها، كما اعتقل الشيوعيون ومعارضون آخرون، وأعدم سيد قطب الزعيم الفكري للحركة، ومنعت كتبه. السنوات القليلة الأولى من عهد الرئيس السادات شهدت انفراجاً في علاقات الحركة مع السلطة. فقد سعى الرئيس لمواجهة التيار الناصري واليساري عموماً، المعارض لسياسة «الانفتاح» والصلح المنفرد مع إسرائيل، بالاستناد قوة موجودة في الشارع، ومخالفة للاتجاه الناصري. لكن الإخوان لم يستطيعوا «تغطية» السياسة الساداتية، فقد كانت مرتكزاتها شديدة التناقض، وفي العمق، مع توجهات الإخوان الإسلامية، المعادية لإسرائيل.

بدات مؤشرات الخلاف بين الطرفين، ما أن ثبت السادات نفسه وأمسك بمقاليد السلطة، وسرعان ما انفجر باغتيال الرئيس سنة 1981. ولم ينته الصراع مع الرئيس مبارك، وإن كانت حدته قد انخفضت نسبياً. ولكن سياسة الاضطهاد ضد القوى التكفيرية الإسلامية كانت تتوسع احياناً فتشمل نشطاء من كافة التنظيمات الإسلامية، واستمر الخطر الرسمي على حركة الإخوان. سنة 2005

حقق الإخوان نجاحاً مهماً في الانتخابات التشريعية وأصبحوا قوة المعارضة الأكبر في مجلس الشعب. لكن هذا لم يمنع استمرار الملاحقة بحق ناشطيهم، بحيث تجري حملات اعتقال دورية، النوع من التذكير بأن أجهزة السلطة متيقظة دائماً لتحرك الجماعة، وقادرة على ممارسة سياسة الترهيب.

سبب هذه اللمحة السريعة عن العلاقة بين السلطة وتنظيم «الإخوان المسلمون» هو الحاجة إلى إبراز سمة التوتر والتناوب اللذين حكما مواقف الطرفين. السلطة في مصر تدرك موقعها في النظام العربي، وحركة الإخوان تعتبر نفسها، وكذلك يعتبرها الآخرون، القوة الإسلامية الأبرز في العالم العربي، والمرجعية المعنوية، وأحياناً السياسة لكافة الحركات الإسلامية - السنية، على الأقل. ومن الطبيعي أن تكون العلاقة بين هذين الطرفين محكومة بما ترتبه من نتائج وانعكاسات على الحالة السياسية العامة في المنطقة.

في عهد عبد الناصر كان الصراع متمحوراً على البعد الأيديولوجي - الديني تحت عنوان «الاشتراكية الملحدة». مؤلفات قادة الإخوان - سيد قطب بالدرجة الأولى - لا تتناقض في البعد الاجتماعي مع مبادئ الثورة. الاختلاف الفعلي في طرح مفاهيم العدالة الاجتماعية ضئيل، رغم تباين البعد الإلهي، وإطار الشريعة الذي يطالب به الإخوان، عن القانون الوضعي الذي تعتمد عليه السلطة. والسياسة الناصرية في قضايا فلسطين، والسيادة العربية، والمواجهة مع الغرب لم تكن تتناقض، في المبدأ مع طروحات الإسلاميين، رغم أن هذه القضايا لم تكن بعد «ساختة» في برنامجهم السياسي. كان من الممكن إذا «تبريد» التناقض الأيديولوجي من خلال صيغ تعامل مرنة، ومنفتحة. لم هذا السبب رئيسي عنوانه الصراع على السلطة.

في الخمسينيات كان الضباط الأحرار لا يزالون يعيشون عقدة الانقلاب، في حين يعيش الإخوان عقدة امتلاك المشروعية الروحية للمجتمع. التسوية من قبل السلطة ستبدو تنازلاً مفروضاً يحول هذه المشروعية إلى فعل سياسي قوي ومعلن، ويتيح للطاقة الكامنة أن تتحول إلى حركة ملموسة. في المقابل لا يريد «الإخوان»، المدعومون من قوى إقليمية معارضة للسياسة الناصرية، أن يدخلوا

في صيغة تمنح السلطة صفة الاجماع التمثيلي الداخلي، وتعزز موقعها الدولي والعربي في مواجهة حلفاء التنظيم.

انتهت مرحلة «الاشتراكية الملحدة» لتبدأ صراعات من نوع آخر، تحت عناوين جديدة: «الخضوع للغرب المسيطر»، «والدفاع عن المقدسات الإسلامية»، «وحكم الشريعة». وظل ثابت واحد في نظر الإخوان: نظام قمع مرتكز إلى قانون طوارئ.

صيغة التسوية التي يقترحها الإخوان، في وثيقة المرشد العام، مؤشر على استراتيجية جديدة. فالحوار اليوم لم يعد نوعاً من الانضواء تحت راية سلطة قوية، بل مشاركة، من موقع قوة مختلفة، مع سلطة ضعيفة، يسعى الإخوان لأن يكونوا بديلها القريب.

بنود الوثيقة تعبر عن نفسها بوضوح، وهي غنية بالدلالات والارشادات التي تسمح بتحليل استراتيجية الحركة، وتوجهاتها، وتتيح الاجتهاد والنقاش في مسائل تحمل اوجها متعددة:

● تقول الوثيقة «إن الإصلاح عبء يجب أن يحمله الجميع، في إطار مصالحه وطنية...» وتضيف إن عناصر التوافق، التي يمكن أن تحقق هذه المصالحة أكثر بكثير من عناصر الخلاف. هذا التعبير إشارة واضحة إلى ان الإخوان يقدمون أنفسهم في صورة مختلفة، هي انهم جزء من «النظام» وليسوا حالة خارجة عليه. فهذه الحركة الإسلامية، التي تعتبر نفسها «روح الأمة» من خلال حملها للقيم التي تكون الشخصية الإسلامية والعربية، وتختزن موروثها الثقافي، تريد أن تكرر نفسها جزء من الدولة، والنظام، عبر مصالحه وطنية تشرها في القرار، وفوق ذلك تزيل عنها كل صفة انقلابية. الإخوان، كما يظهرون من خلال الوثيقة الإصلاحية، هم ببساطة، سلطة معنوية تريد أن تصبح، بصورة طبيعية، السلطة الفعلية في المجتمع. ولتأكيد منحى السيورة الطبيعية هذه يرفضون ما يزعم من تناقض بين حكم الشريعة والقانون الوضعي المعتمد في الدولة الحديثة. حتى من دون الإعلان الصريح عن فهمهم للتسوية بين مبادئ الشريعة والقانون الوضعي، يفردون حيزاً خاصاً لبناء الشخصية الفردية

الإسلامية، في حين لا يقحمون في قانون الدولة ما هو خارج عن المتعارف عليه في الدساتير والتشريع الإنساني. كأنهم بذلك، يحددون لكل مرجعية ميدان فعلها المباشر.

● في المعركة من أجل الحريات، يقدم الإخوان أنفسهم قوة الصدام الرئيسية. من خلال المطالبة الواضحة بالغاء قوانين الطوارئ وحرية التعبير الكاملة، وتداول السلطة، وحرية تشكيل الأحزاب، يسعى الإخوان لهدفين: الأول، التذكير الدائم بانهم ضحية إجراءات النظام التعسفية التي تمنعهم، كما تمنع كل المعارضة، من ممارسة الدور الطبيعي المفترض لأي قوة سياسية، وبالتالي هم لا يتحملون أي مسؤولية عن نواقص النظام، والتقصير في محاسبته. والهدف الثاني، إقناع الرأي العام، الداخلي والخارجي، وبخاصة قوى المعارضة المصرية أن الإخوان جزء من جبهة حماية الديمقراطية، والتعددية، وتداول السلطة. وأن وصولهم المحتمل إلى السلطة لن يشكل تهديداً لأحد، ولن يعيد إنتاج نظام شمولي من نوع جديد.

● ولكي ترسخ صورة الحركة المنفتحة، المحاور، المستعدة لقبول الآخرين تحدد الوثيقة موقفا واضحا من مسألة حساسة بالنسبة إلى الإسلاميين وإلى خصومهم، هي قضية المرأة. فبعد مقدمة عن أهمية دور المرأة في المجتمع والاسرة والإنتاج بالنسبة إلى المسلمين والإسلام، تحدد الوثيقة موقفين مهمين: الأول أن قوامة الرجل على المرأة لا تطال إلا المسائل الزوجية المشتركة. والثاني، حق المرأة بتبوأ أي موقع سياسي واجتماعي باستثناء الإمامة الكبرى. في الموقفين التسوية واضحة. الأول أكثر التباسا، لكنه يشير إلى ميل للحد من سلطة الرجل، ولو في نطاق غير محدد بدقة، والثاني يقلص، بل يلغي أسس الجدال العام بشأن دور المرأة الاجتماعي، وحقها في العمل، والمسؤولية، لكنه لا يذهب إلى النهاية، متوافقا بذلك على الحد الأدنى مع الاجتهاد الإسلامي بكل اطيافه.

● لكن الأبرز في الوثيقة، غياب أي مشروع اقتصادي خاص بالإخوان. مطالب الإصلاح الاقتصادي تتلخص بالتأكيد على الملكية الخاصة، والمبادرة الفردية،

والانفتاح التجاري، متوازياً مع مراعاة قواعد أخلاقية إسلامية عامة. في هذا الميدان الاقتصادي يبدو ان الإخوان قد عقدوا صلحاً «تاريخياً» مع نظام العولمة الجديدة. فالأسس الاقتصادية السارية محمية بقوانين واضحة ومحددة من جانب السلطة، في حين أن الجانب الاجتماعي يحال إلى التزامات معنوية لا يفرضها أي قانون. تقليص التفاوت وعدالة توزيع الثروة لا يتحققان بعموميات أخلاقية - غربية، عادة، عند منطلق الرأسمال أياً كان دينه - بل بقوانين ضريبية، وتشريعات لمنع الاحتكار، والاثراء غير المشروع، وعمالة الاطفال، والاستغلال المفرط - بخاصة للنساء. حاول منظرون إسلاميون أن يجتهدوا في تصور مشروع اقتصادي إسلامي يتجاوز النطاق الضيق لبعض المقولات: الرب، القسط، الفساد وسواها. لكن الاجتهاد لم يبلور تميزاً ذا شأن عما هو سائد في الادبيات الرأسمالية. ومشروع الإخوان لا يخرج عن سياق الليبرالية الجديدة، وبالتالي لا يقدم حلاً عملياً لمشكلات «النمو» الاقتصادي المتعثر، ولا يقترح قاعد ثابتة لتنمية اجتماعية واسعة النطاق. وتجدد الإشارة هنا إلى أن بعض نقاد الفكر الإسلامي السياسي يجدون في هذا المنحى نوعاً من التطمين الموقت لقطاعات الأعمال، في الداخل، وللقوى العالمية المسيطرة اقتصادياً.

8) رؤية يسارية جذرية

قد يبدو من المبالغة، في الظروف السائدة اليوم، إيلاء أهمية خاصة لطرح يساري، اشتراكي، وجذري، فوق ذلك. لكن المسألة تتعلق بطروحات نظرية تعكس جهداً جدياً في البحث عن حل لأزمة مستعصية، من دون التوقف عند القوى المستعدة لحملها الآن وتجسيدها في مشروع سياسي ملموس. هذه الصيغ النظرية جديدة بذاتها بالدراسة والنقاش لأنها تقدم نفسها بديلاً عن استراتيجية النظام العالمي الراهنة تجاه العالم النامي. ويمكن القول، من دون أي تعسف، إن البنية النظرية التي يقترحها عدد من المفكرين، في العالم العربي وخارجه، أمثال سمير أمين وغونتر فرانك، هي الأكثر تكثيفاً وشمولاً، والأكثر تعبيراً عن فكرة

هذا «البديل الاستراتيجي».

ينطلق معظم هؤلاء الباحثين من أن التطور المتفاوت للرأسمالية هو عملية متواصلة، وهي توسع بصورة متزايدة، الهوة بين القوى الاقتصادية المهيمنة - مراكز النظام - (ثلاثية: الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان) وبين بقية بلدان العالم - الأطراف - (بخاصة الأكثر فقراً). وإن ثورات القرن العشرين (الروسية والصينية أساساً) كانت محاولة خروج على هذا النظام، وحملت - ككل الثورات الحقيقية - ابعادا تتجاوز الهدف المباشر الذي تقتضيه اللحظة التاريخية، لكن فشلها وفشل نظم التحرر الوطني التي استلهمتها، جزئياً، أدى، في العالم الثالث، إلى قيام أنظمة كومرادية مرتبطة عضوياً بمراكز النظام، وتابعة لها اقتصادياً وسياسياً، لكنها ضعيفة الارتباط باقتصاداتها الوطنية وأسواقها.

في المقابل، تشكل شعوب الأطراف، بخاصة حيث تتلازم شروط الاستغلال مع الوعي بالقدرة على التغيير، بؤرة تمرد متواصل، هي بحسب تسميته «منطقة العواصف» في النظام. وعسكرة النظام، الجارية تحت راية الولايات المتحدة وبموافقة الشركاء جميعاً، هي محاولة لاحتواء واستباق عمليات التغيير المرتقبة هذه أكثر مما هي «معركة ضد الإرهاب» (الذي ساهمت الولايات المتحدة نفسها بإطلاقه وتمويله خلال الحرب الباردة).

انطلاقاً من هذه التقديرات المبدئية تعتبر النظرية ان تنمية بلدان الجنوب هي نقيض الاستراتيجيات الليبرالية الجديدة لمراكز النظام، لا تكاملاً معها. وأن مبادرات «التكيف الهيكلي» التي تقترحها المؤسسات الدولية (منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي) تحت صيغ إصلاحية وتنموية ستؤدي إلى مزيد من تبعية أطراف النظام، وإفقارها، وتهميشها. لذلك يقترح تنمية بديلة قائمة على فكرة «التطور المتمحور على الذات»، التي تعني، في صياغة سمير أمين نفسه «فك الارتباط بالنظام العالمي». وهذه تتضمن: تكييف العوامل الخارجية للاعتبارات الداخلية، تلازم النهوض بالاقتصاد مع إشباع الحاجات الأساسية لأكثرية المجتمع (الحياة، التعليم، الصحة)، اعتماد الديمقراطية كمبدأً أساسياً للسلطة. ويقدم في هذا السياق امثلة عديدة على دول نجحت جزئياً في

محاربة التخلف اعتماداً على المعايير المذكورة، ودول أخرى فشلت في إنجاز أي تنمية من خلال التكيف اللامشروط مع مقتضيات العولمة الراهنة. «التطور المتمحور على الذات» تغيير جذري تعجز الأنظمة القائمة في الأطراف عن تحقيقه، لأن مصالح قواها المسيطرة مرتبطة بنجاح النظام العالمي أكثر من ارتباطها بحاجات التطور الداخلية في بلدانها. وبالتالي، فإن شرط التقدم الأول في هذا السبيل، قيام أنظمة جديدة بقيادة تحالفات وطنية شعبية تعبر عن مصالح شعوبها، وتوقها إلى التقدم، والعدالة، والحرية.

تلك هي - باختصار شديد، ومتعسف قطعاً - المضامين الجوهرية لنظرية التغيير الجذرية التي يقترحها سمير امين. وهي بالمناسبة تجد تعاطفاً من جانب قوى عديدة في المجتمع المدني، على نطاق عالمي ومحلي، وتتردد لها اصداً واسعة بين قوى المعرضة وفي الأوساط الثقافية والسياسية العربية.

تميز هذه الأطروحة بجملة من الخصائص التي تمنحها تماسكاً منطقيًا بينا، من جهة، وقدرة على استثارة نقاش واسع المدى وبعيد الأهداف، من جهة ثانية. فهي واضحة، راديكالية، وغير تقليدية، وتتعامل مع الراهن في سياق من التحليل التاريخي لتجارب النجاح والفشل، وتذهب إلى لب التناقض متجاوزة للحظات الطارئة، والظروف الآنية:

● ليس تاريخ الرأسمالية مجرد توسع للسوق كما توقع ماركس في القرن التاسع عشر (السلع، الرأسمال، العمل)، بل توسع مبتور وغير متكافئ، وهو يعيد إنتاج التفاوت بصورة دائمة. كان الحد الفاصل في الماضي يقوم على التصنيع (دول مصنعة وغير مصنعة)، لكنه يقوم اليوم على احتكار الموارد الأكثر تقدماً في مجالات الفضاء، أسلحة الدمار الشامل، الإعلام، المال، والتكنولوجيا الفائقة التطور. ويعني الانفتاح اللامشروط، في هذه الظروف، تدمير قدرات الاقتصادات العاجزة عن المنافسة (بسبب القصور التكنولوجي)، والخارجة عن الحماية (بسبب ضعف الدولة أو تنصلها من مهمة الحماية). وسيؤدي هذا المسار، بصورة حكمية، إلى تفاقم تناقضات النظام، وإلى فوضى شاملة إذا لم تشكل بدائل اجتماعية قادرة على توجيه الصراع نحو أهداف إيجابية.

● ليست هناك إمكانية لتسوية بين مصالح المراكز وشعوب الأطراف، بعد فشل مسار باندونغ وعدم الانحياز، وسقوط السوفياتية، والاشتراكية الديمقراطية. بل يعتقد أن سبب فشل هذا المسار يعود إلى محاولات «اللاحق» المستحيلة، بدلاً من محاولات بناء «شيء آخر» مختلف في الجوهر عن الرأسمالية.

● الإصلاحات الجزئية لا تعالج اعطاب مسيرة التنمية، والحل في اعتماد خيار مختلف، خيار «التمحور على الذات». وخوفاً من الوقوع في فخ الانغلاق، القاتل للاقتصاد والسياسة والثقافة، تسعى للتأكيد أن خيارها المقترح بعيد تماماً عن مفهوم «الأوتاركية». ولكن هذا الخيار الوسط بين عدم الرضوخ لشروط التكيف وعدم الوقوع في ظلمة الاوتاركية مستحيل التحقيق في توازن القوى العالمي القائم. حل هذا الإشكال يدفع إلى التفكير في صيغة «عالم متعدد الأقطاب»، توفر تناقضات مراكزه فرصة لدول الأطراف كي تتحرر من قبضة الهيمنة، وتشق طريقها إلى التنمية. هنا يطرح مساجلو هذه الاطروحة السؤال عن المدى الزمني لهذه العملية، ودور شعوب الأطراف فيها، والبرامج الموقته الممكنة في هذا «الثقب» الزمني الطويل. ان يكون من الاجدى المضي في برامج تكيف واقعية في انتظار -او بدلا من انتظار- تحقق مشروع عالمي بهذا الاتساع؟

● يترايط في هذه الاطروحة الهدف النظري مع آلية بناء القوى القادرة على تحقيقه. لذلك تبحث عن تعبير سياسي لقوى اجتماعية تتعارض مع النظام الليبرالي الجديد وقوى السلطة المحلية التابعة. وهو يتجاوز صيغة الانقسام الطبقي الماركسي التقليدي (البرجوازية - الطبقة العاملة) ليقتراح تحالفاً بين «ضحايا» النظام في دول الأطراف، وهم خليط اجتماعي معقد المصالح والتطلعات، والانتماءات، ومشروط بالخصوصيات التاريخية المميزة لطبيعة الصراع في كل بلد ومنطقة. وهنا يطرح السؤال العملي: هل التحالف الوطني الشعبي المقترح تعبير عن برنامج عمل أم عن رؤيا موحدة لاستراتيجية مواجهة؟ هل هو حزب (مشروع حزب بالاحرى) أم خلاصة فضالات موزعة في مجالات شتى؟ ما العمل حين تتعارض الأولويات بين الأهداف

السياسية والأهداف الاجتماعية، كما في حالة بعض التيارات الإسلامية؟ هل تشكل بعض أطراف البرجوازية جزءاً من التحالف، وكيف تؤخذ مصالحها الخاصة في الاعتبار؟

● تتمتع هذه النظرية بحيوية فكرية استثنائية تنبع من الربط بين الهدف النظري والوسائل العملية لتحقيقه. فهي، بالإضافة إلى كونها بنية تحليلية، دعوة إلى الانخراط في العمل الاجتماعي والنضال السياسي، على غرار ما كانت عليه دائما الدعوات الإصلاحية النابعة من مصالح المجتمعات العميقة. لكنها لا تستطيع تفادي السؤال الذي بات مطروحاً بحدّة على الفكر اليساري عموماً، والماركسي خصوصاً، وهو المتعلق بصيغ الملكية البديلة عن الملكية الخاصة التي «تنتج وتعيد على الدوام إنتاج الرأسمالية» بحسب تعبير لينين. هل من فائدة ترجى من العودة إلى التأميم بعد كل المعاناة التي رافقته؟ وهل هناك صيغة جديدة تتجاوز سيئات احتكار الدولة للاقتصاد وهيمنتها على المجتمع بالتالي؟

الفصل الرابع عقبات أمام التنمية

ركزت المبادرات والرؤى الإصلاحية المقترحة للعالم العربي على جوانب متعددة من موجبات التنمية. وجرى تصنيف الأولويات وفق قناعات ومصالح الأطراف التي تقدمت بهذه المبادرات. وكان طبيعياً ان تتفاوت الأولويات بين مبادرة وأخرى نظراً إلى المنطلقات النظرية والعملية التي يستند إليها اصحاب المشاريع، كما كان طبيعياً أيضاً لإلتحيط مبادرة واحدة بكل العناصر والعوامل الفاعلة في عملية التنمية. فالجهات الاقتصادية والمالية الدولية -كالبنك الدولي- ركزت مقترحاتها على تطوير آليات النمو الاقتصادي، من وجهة نظرها، مغفلة إلى حد كبير الجوانب السياسية والثقافية الكابحة أو المحفزة لهذا النمو، في حين تضخم المقترحات الرسمية العربية الجانب السياسي، كدور النزاعات الإقليمية والداخلية، ومخاطر الإرهاب، في لجم المسار التنموي وابطائه. واختلاف النظرة إلى دور العوامل المختلفة في عرقلة التنمية ليس مسألة محايدة، بريئة، نابعة من مقتضيات التحليل، وزوايا المعاينة، بل جزء من لعبة مصالح، حيث يسعى كل طرف لإلقاء مسؤولية العرقلة على الجانب الذي يرغب في تغييره:

تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة هو، من بين المبادرات، الأكثر شمولاً

وموضوعية، في آن معاً. واختيار ثلاثة موضوعات رئيسية تحت عناوين الحرية، والمعرفة، ودور المرأة لا يعني إغفال عناصر العرقلة الأخرى، وضرورات التجاوز في ميادين الاقتصاد، والثقافة، والسياسة العامة، لكن إطار موضوعة المسألة يرتسم في هذه الأولويات الثلاث، بحسب تصور واضعي التقرير.

لم تناقش هذه الورقة، في سياق عرض المبادرات، العناوين الثانوية الكثيرة المتضمنة في هذه المبادرات نفسها، ومع رغبات واضعيها في التركيز على قضية دون أخرى، لاعتبارات تتعلق بموضوعية البحث، والمناقشة العلمية. لكننا سنقدم في هذا الجزء من البحث عرضاً موجزاً لعدد من القضايا التي تشكل في نظرنا عراقيل أساسية للتنمية المطلوبة ولبناء حكم رشيد في الدول العربية.

1) طبيعة السلطة في العالم العربي

تنبع أهمية السلطة الاستثنائية في المنطقة من ثلاثة مصادر أساسية: الأول هو موقع الدولة في الاقتصاد الوطني. فالقطاع العام لا يزال يشكل الثقل الأساسي في الحياة الاقتصادية. في البلدان النفطية، ليست الدولة هي المالك الوحيد للثروة النفطية وحسب، بل هي الفاعل الأكبر في الصناعات الاستخراجية والتحويلية. في معظم البلدان الأخرى، غير النفطية، الدولة هي المساهم الأول في القطاع الصناعي - النسيج، الآلات، المعدات الكهربائية، الأسمدة الزراعية والمنتجات الكيماوية وقطاعات خدمانية رئيسية كالكهرباء والاتصالات، والمياه. الثاني، هو أنه مقابل قوة القطاع العام نجد مساهمة ضعيفة للقطاع الخاص في هذه الميادين - إلا باستثناءات قليلة - حيث يركز هذا القطاع نشاطاته في مجالات الخدمات، المال، والعقارات، وقل في الزراعة والنقل والمواصلات. وهذا الاختلاف في الموقع الاقتصادي يجعل القطاع الخاص - بغض النظر عن حجم استثماراته - أكثر هشاشة وتبعية، وبالتالي أضعف قدرة في التأثير على القرار السياسي للسلطة. الثالث، هو التغييب الطويل للمجتمع المدني والأحزاب السياسية، بحيث احتكرت السلطة القرار نيابة عن المجتمع، وعطلت وسائل الرقابة والمحاسبة، وتفردت بإعادة إنتاج نفسها بعيداً عن الحراك الاجتماعي

الداخلي، الكفيل وحده بالتجديد الملائم، وبإقامة التجانس بين بنية السلطة وحاجات المجتمع.

● يرتبط المسار التاريخي لتطور السلطة في العالم العربي بخصوصيات نشوء الدولة القطرية الحديثة. بعد الحرب العالمية الأولى، وتفكك الخلافة العثمانية التي كانت تضم كل المنطقة العربية في نظام الولايات، استولت بريطانيا وفرنسا على المنطقة وجزأتها إلى دول، وفق ما كان مناسباً لمصالحها الاقتصادية والسياسية. وسلمت إدارة هذه الدول إلى قوى وزعامات محلية تقليدية موالية لها، في إطار نظام الانتداب، الذي اتاح للدول المنتدبة ان تكون صاحبة السلطة الفعلية. في بعض البلدان بخاصة في منطقة الجزيرة العربية، استمرت هذه القوى في السلطة حتى بعد الاستقلال، وكونت سلالات، من ملوك وأمراء وشيوخ، لا تزال حاكمة إلى اليوم. السلطة في هذه البلدان تمثل، من حيث الانتماء، شريحة ضيقة تنتمي إلى الاسر الحاكمة، وهي لا تتناوب بواسطة الاقتراع العام، بل بآليات الوراثة والتعيين - مع استثناءات قليلة في انتخاب برلمانات وبلديات. أما من الناحية الاجتماعية، فالسلطة تمثل كتل مصالح مرتبطة بالاقتصاد الريعي الذي تديره، وحلقات التعاون بين الاستثمارات المحلية والأجنبية، من مقاولين واصحاب شركات ومؤسسات. والبارز هنا التداخل المفرط، وصولاً إلى الاندماج، على المستوى المادي، بين قيادات السلطة السياسية والفاعلين الاقتصاديين. وأي دراسة جديفة لطبيعة هذه السلطة وطاقاتها التمثيلية يجب أن تأخذ في الاعتبار خصوصية هذه المجتمعات، ودور العمالة الأجنبية، أو الخارجية، فيها، وأشكال التوزيع والخدمات التي يسمح بها الفئاض الهائل الناتج عن تجارة النفط ومشتقاته.

● في عدد من البلدان الأخرى، تلت مرحلة الاستقلال، أو ترافقت معها، سلسلة من الانقلابات والنظم العسكرية حملت إلى السلطة قوة تمثل فئات شعبية لم تعرف السلطة من قبل. كان صغار الضباط الذين قادوا الحركات الانقلابية في مصر وسوريا والعراق واليمن وليبيا مشبعين بالعداء للاستعمار وإسرائيل، وبالأفكار القومية، ومتأثرين بالأفكار الاشتراكية التي ازدهرت بعد الحرب

العالمية الثانية، نتيجة الانتصار السوفياتي وانطلاق حركات تحررية على نطاق عالمي.

تركزت طموحات السلطة الجديدة في أربعة اتجاهات رئيسية: الأول، تثبيت الاستقلال، الذي لم يتحقق إلا على المستوى السياسي، من خلال تقليص الارتباط الاقتصادي بالدول الغربية، وانتهاج سبيل مختلف عنها في الإدارة الاقتصادية. الثاني، تحرير فلسطين، التي شكل اغتصابها وتشريد شعبها وإقامة دولة إسرائيل على جزء من أرضها تحدياً دائماً دائماً لمشاعر العرب، بخاصة العسكريين الذين هزموا في المواجهات الصغيرة مع الإسرائيليين سنة 1948. الثالث، حلم الوحدة العربية، التي اعتبر قادة الانقلابات أنها هي الحالة الطبيعية، النابعة من عمق التطور التاريخي والثقافي، وأن حالة التشرذم صيغة مؤقتة فرضتها القوى الاستعمارية المتسلطة. والرابع، إعادة توزيع الثروة، من خلال تأميم مرافق الإنتاج الكبيرة، وتقسيم الملكيات الزراعية الكبيرة وتوزيعها على الفلاحين.

كانت هذه الأنظمة تمثل قوة اجتماعية حقيقية. لكنها، وهي المحاطة بقوى متصارعة كبرى، كانت محكومة بعقدة «الجندي الواصل»، ضعيفة الثقة بمشروعيتها، وبالدعم الاجتماعي لها، فاستندت إلى الأجهزة الأمنية الموثوقة، وغيّبت الحركات الاجتماعية بدل ان تعتمد أساساً لحكمها. ومع فشل شعارات تحرير فلسطين والوحدة القومية نتيجة توازنات قوى دولية وإقليمية، وبدا النظام فاقداً للمركبات الأيديولوجية والأهداف السياسية التي قام عليها أصلاً. تضافرت هذه العوامل لتنتج تحولاً داخلياً خطيراً. ففي مواجهة التملل الداخلي، وأمام الهزائم العسكرية والسياسية بدأ النظام يتحول إلى سلطة قمع شاملة، وارتدت الفئة الحاكمة إلى حالة دفاع مغلق عن سلطتها، وراحت تبحث عن إشباع مطامحها الفئوية في الثروة والنفوذ بدل النهوض ببرنامج تنموي للمجتمع.

● نخلص من هذا العرض السريع للنمطين السلطويين السائدين في العالم العربي إلى القول بأن كتل المصالح التي باتت تمثلها الأنظمة اليوم انفصلت عن القاعدة الاجتماعية الواسعة، وأن العلاقة بين السلطة والمجتمع لم تعد علاقة تكامل

وتناغم، بل علاقة تناقض بين توك الأثرية الشعبية إلى إصلاح ديمقراطي وتنمية أكثر عدالة، وخوف الأنظمة من أي تغيير. لذلك تتعامل السلطات العربية مع المبادرات الدولية والمحلية بمستوى عال من من الخدر والتردد. فهي لا تستطيع ان ترفض علنا مبادئ الإصلاح، بخاصة عندما يقترحها اصدقائها، وداعموها في الولايات المتحدة وأوروبا، لكنها لا تستطيع ان تحققها خوفا من عجزها عن مواجهة النتائج. فهي تلجا إلى الانتقائية، والمراوغة، وكسب الوقت، وتحاول في الوقت نفسه، اقتناص ما يمكن أن يزين صورتها في نظر الرأي العام، والدول الصديقة، من دون أن يضعف قبضتها المطلقة على القرار. ولعل التعبير الاصدق عن هذه الحال هو أن القيادات الرسمية العربية تعبر، في لقاءاتها المختلفة - منتدى المستقبل، مثلاً - عن «شكرها» لمنظمات المجتمع المدني على المبادرات الإصلاحية التي تقترحها، بدل ان تعبر عن «التزامها» بتحقيق مضمون هذه المبادرات.

(2) البنية المجتمعية العربية

ليس الهدف هنا بناء تحليل شامل لبنية المجتمعات العربية، بل مجرد رصد لما تحمله هذه البنية من عناصر معيقة لعملية الإصلاح وإقامة حكم رشيد. بعض هذه العناصر يشكل، بذاته، عقبة أمام ارساء مبادئ تطور عصري، وبعضها الآخر يساعد السلطات القائمة، بصورة غير مباشرة، على التلكؤ، وإبقاء الأمر الواقع على حاله، ويضعف ضغوط القوى الهادفة إلى تعزيز الديمقراطية ومسيرة التنمية الشاملة يمكن التوقف إذا عند ثلاث قضايا: الانقسامات الطائفية والاثنية الداخلية، علاقات المواطنة، والموروث الاجتماعي التقليدي.

● تعيش معظم الدول العربية اليوم حالة من عدم التوازن وعدم الاستقرار بين مكونات اجتماعية مختلفة. هناك صراعات طائفية ومذهبية، بعضها انفجر حروبا اهلية دامية وطويلة، وبعض آخر محتدم ويهدد بالانفجار، وثالث، هو تناقض كامن يمكن أن يتحول إلى احتقان وصراع اهلي. من جهة أخرى، هناك اقلية كبيرة غير عربية ترفع مطالب متفاوتة، بين الحكم الذاتي والخصوصية

الثقافية. سبب هذا التأزم ان «الدولة العربية» لم تطرح مشكلة الاقليات الدينية والاثنية بصورة شفافة، وصادقة لكي تتم معالجتها من جذورها بصورة مرضية، وعادلة، ودائمة. فمن جهة أولى، اضيفت على بعض الدول صفة «الإسلامية» وحتى مذهبية إسلامية ما، من دون مراعاة مشاعر الطوائف والمذاهب الأخرى. فجرى تكريس طقسي، ظاهري، للشعائر على مستوى الحياة العامة، خلافا لما يعرفه الناس عما يجري في الخفاء من خرق للتعاليم، ولبادئ التسامح الإسلامية الاصلية. ومن جهة ثانية، ادى الفهم التبسيطي والسطحي للعروبة والوحدة القومية - كما هو في شعارات التيارات والأحزاب القومية - إلى نفور الأقليات الاثنية، وتكون إحساس لديها بالتهميش، وعدم الانتماء إلى الدولة والكيان الذي تحمل هويته. وهنا أيضاً لعبت الممارسات السلطوية، والخضاع القسري، والتنكر للحقوق المشروعة، دوراً مهماً في زعزعة الاستقرار النفسي، وتالياً الاجتماعي والسياسي لدى هذه الفئات وفي المجتمع برمته. لم تكن الاختلافات في الانتماء القومي أو المذهبي لتشكل عقبة أمام التناغم الاجتماعي في الدولة العربية الحديثة - كما كانت في زمن الازدهار الغابر - لو أن النظرة إلى المجتمع والأمة انطلقت من مبدأ ديمقراطي يعتبر التنوع والتعدد حالة طبيعية، ويتعامل معها على انها اغناء ثقافي تضيفه الخصوصيات إلى الحالة العامة، بخاصة ان ايا من الاقليات في البلدان العربية لم يكن يتطلع في الاصل إلى بناء كيانه السياسي الخاص، ولا يمتلك مشروع خروج عن الدولة، أو حتى عن الأكثرية. اليوم، مع أزمة الدولة القطرية، وابتعاد فكرة الدولة الديمقراطية القومية الواحدة، تشكل المسألة الاثنية والمذهبية مشكلة ذات بعدين: فهي عامل تهديد خطير للمجتمع، فيما لة اتخذت صيغة صراعية مفتوحة على احتمالات التدخل الخارجي، ومختزقة لسقف الدولة، من جهة، وعامل اضعاف للفعل الاجتماعي، فيما لو لنغلقت الاقليات على نفسها، وعزفت عن المشاركة في العمل العام من أجل تقدم المجتمع برمته، من جهة ثانية. وبمقدار ما يشكل الحل العادل والعاقل لهذه المسألة إسهاماً في التنمية الشاملة، بمقدار ما يشكله استمرارها، في غياب

المعالجات الرصينة، من عرقلة للعمل المشترك، وتفتيت للجهود، وتكريس للانقسام.

● نقصد بعلاقات المواطنة، وهي القضية الثانية في مسألة البنية الاجتماعية، شبكة العلاقات بين الفرد والدولة، كما هي في واقع الأمر في معظم الدول العربية، لا في أي صيغة نظرية أو قانونية مجردة. وهنا نتطرق إلى عنوانين يمسان بصورة مباشرة عملية الإصلاح والتنمية، والعمل المطلوب من أجل تحقيقهما: الأول، هو أن الانتماء إلى الدولة، في وعي الأفراد وسلوكهم، ليس انتماءً مباشراً يحكمه القانون وحده، بل سلسلة من الروابط تبدأ بالأسرة، وتمر بالعائلة، فالعشيرة، أو الطائفة، فالجهة والإقليم، قبل ان تبلغ مستوى الدولة والقانون العام. ولكل واحد من هذه المستويات منظومته الأخلاقية والسلوكية، وموجباته الاجتماعية، التي لا تتطابق تماماً وبالضرورة مع الموجبات والحقوق التي ينص عليها القانون الرسمي. وبغض النظر عما في هذا القانون نفسه من شوائب، إلا أن الكم الكبير من الموجبات المفروضة على المواطن الفرد من خارج القانون تجعل إحساسه بالانتماء إلى المجتمع والدولة اللذين يحكمهما القانون إياه هشاً وبعيداً، وأحياناً غير ذي جدوى. وبالتالي تتكون حالة من الانفصام في وعي الأفراد بين الانتماء الوطني، الذي نشأوا عليه نظرياً، في البيت، والمدرسة، وعبر الثقافة والإعلام، وبين الانتماء إلى ما هو دون الوطني، كما تفرضه وقائع الحياة اليومية، والتقاليد، والحاجات أحياناً. يضعف هذا التراخي في رابطة الانتماء من الإحساس بالمصلحة المشتركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالتالي تعطل حوافز التطوع والعمل في سبيل نهوض اجتماعي شامل، فيذهب «الفرد» في البحث عن حل فردي لمشكلته الفردية، كما تذهب الجماعة إلى حلها الجماعوي، بعيداً عن مشروع جامع «للأفراد والجماعات» على اختلافها.

العنوان الثاني هو أن إدراك الناس لقصور السلطة عن القيام بدور الرعاية، وحفظ امن المواطنين، وحماية حقوقهم عبر القانون، والقضاء النزيه، يدفعهم للجوء إلى مصادر أخرى «القوة» من خلال علاقات زبائية ينسجونها مع الزعماء والقادة

النافذين: خدمة مقابل الصوت الانتخابي، أو مقابل أي خدمة أخرى. المعادلة القديمة لا تزال تتكرر: كلما تضاءل دور الدولة وكلما تضخمت ادوار سلطات ومرجعيات متفرقة، خارج احكام القوانين والدساتير، واحيانا في التناقض معها. من منطق الامور ان يحرص زعماء العشائر والطوائف على استمرار هذا الوضع، لكن اللافت أن السلطات المركزية في العالم العربي بدل ان يقلقها الخطر البعيد المدى لهذا المنحى التفتيتي فتعمل على تحجيمه، نجدها تحاول ان تتكيف مع هذه الحالة، وأن توظف نظام «الخدمات الصغيرة» هذا في آلياتها السلطوية، مستخدمة إياه وسيلة إضافية في لجم عوامل التملل، وضبط الحراك الاجتماعي، وخلق الدعوات إلى التغيير. أما على المستوى الفردي فإن تعزز الانتماء إلى ما هو دون الدولة والوطن يجعل المواطن «بطاقة ولاء» لهذه الزعامة المحلية أو تلك، مشلول الإرادة والقرار، وتابعاً عاجزاً عن ممارسة أي نشاط ايجابي.

● على مستوى الثقافة الاجتماعية الموروثة يهمننا التركيز على مسألتين: الأولى هي مسألة الطاعة. من المعروف ان الثقافة العربية والإسلامية تميزت بموقفين من علاقة المحكوم بالحاكم. في بدايات الدعوة الإسلامية كان معيار هذه العلاقة عدالة الحاكم والتزامه بأحكام الشريعة. وكانت دعوات كثيرة للتمرد على الظلم تنطلق من افواه صحابة الرسول، وخلفائه الاقربين. في المرحلة اللاحقة، وبعد استقرار نظام الخلافة الوراثية، أصبح معظم الاجتهاد الإسلامي يتجه إلى رفض «الفتنة»، القول إن الحاكم الظالم خير من الصراع بين المسلمين. هذا المنحى تكرر في معظم الدعوات السلفية، وأصبح جزء عضويًا من الموروث الثقافي-السياسي لدى أوساط واسعة من الرأي العام الإسلامي. ورغم ان الدعوة إلى تغيير الحاكم، خاصة بوسائل سلمية، لا تتعارض مع أي اجتهاد إسلامي، إلا أن المناخ السلفي التقليدي يفضل عدم الدخول في نزاعات حول السلطة، ويختار غالباً «طاعة أولي الأمر» من المسلمين وتصحيح أخطائهم بما يتيسر من القول والعمل. المسألة الثانية، هي ترسخ العلاقات الأبوية ومبادئها في الاسرة والمجتمع. وفي هذا الإطار تظل الثقافة السائدة مطبوعة ببصمات التقليد التاريخي وتحمل نظرة إعلاء الرجل، ونظرة دونية إلى المرأة. خطوات

كثيرة وكبيرة تحققت على هذا المستوى. إلا أن الأزمة الاجتماعية، وبخاصة مشكلة البطالة المتفاقمة تعيق التقدم في هذا الاتجاه، مكروسة دور المرأة المنزلي من دون سواها، واقصائها عن ميادين الإنتاج، وبالتالي تهميشها اجتماعياً ونفسياً.

(3) معيقات في الثقافة السياسية

تحمل الثقافة السياسية في العالم العربي، ككل ثقافة، عناصر متناقضة، ومتداخلة، بعض منها موروث محلي، وبعض آخر موروث مكيف ومطعم بتأثيرات ثقافات أخرى، وثالث نابع من المهمات والتحديات السياسية التي تواجهها المجتمعات العربية اليوم. ولعل الانجاز الأكبر للثقافة المعاصرة تشكيل وعي جماعي وفردى بالتاريخ، وبقدرة الشعوب على صناعة مصيرها، من جهة، ووعي الناس لحقوقهم، ومصالحهم، من جهة أخرى. وبما ان الثقافة لا تنبني إلا في الصراع الاجتماعي والسياسي، فإن بعض ميزات الثقافة السياسية العربية ينبع مباشرة من حدة التوترات والازمات التي عاشتها المنطقة، ومن التناقضات التي تبلغ حد الالغاء المتبادل بين أطراف الصراع، كالصراع من أجل الاستقلال، الحروب مع إسرائيل، والقمع الدموي الداخلي. وإذا كانت هذه الملاحظة ضرورية لفهم واقع الثقافة السياسية العربية، إلا انها لا تبرر الشطط، والغلو اللذين يسمان بعض عناصرها، ويعيقان تحولها إلى أداة فاعلة في مشاريع الإصلاح والتقدم.

. في ثقافة السلطة، السائدة غالباً، كانت السيطرة «للشعار» على حساب التحليل الموضوعي للتحديات وسبل مواجهتها. الشعار أداة أسهل للتعبئة الجماهيرية. وضوحه وبساطته يجعلانه قريب الدخول إلى وعي الذين لا طاقة لهم على النفاذ إلى تعقيدات الحياة السياسية، وتوازنات القوى والمصالح المتشابكة. الشعار ينتج «العصية» البسيطة التي تريد الأنظمة ان توظفها في التفاف الناس حولها للدفاع عن «الوطن» و«الامة». وتحت هذا الشعار كان يسهل التلاعب بالوعي البسيط، وتصوير أي صراع على السلطة أو خلاف داخلي في مظهر الخيانة الوطنية. بعد سنة 1967 كانت «المعركة القومية»

وموجباتها الهرب الدائم للسلطات الحاكمة. باسمها اسكت المعارضون، وبحجتها - الواقعية أحياناً - تقلصت موارد التنمية، واستشرت البيروقراطية، وعطلت الحياة الديمقراطية. ولا تزال بعض الأنظمة، إلى اليوم، تحاكم، وتسجن أصحاب الرأي المخالف لسياساتها بحجة الاخلال بالامن القومي أو «الحس القومي».

● الخلل الثاني، اجتزاء المفاهيم. القوى السياسية العربية لم تجتهد في ادخال الثقافة العميقة، التي عمل عليها بجد كبير قسم مهم من المثقفين العرب، في ميادين نشاطها النظري. فاخترت معظمها صيغا تبسّطية ومسطحة في معالجة مشكلات معقدة. تبدو هذه المشكلة واضحة في تصدي غالبية قوى اليسار، مثلاً - الماركسي وغيره - لتحديد طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة، والظواهر الجديدة في النظام العالمي، والتناقضات الاجتماعية المعاصرة الداخلية وعلى المستوى العالمي. فأصبحت المقولات العامة، من نوع الصراع الطبقي، والحتميات التاريخية، والاستقلال الاقتصادي، والنضال ضد التبعية، عناوين جامدة تستخدم، بلا تدقيق وتمحيص، في موقع تحتاج إلى مقارنة خاصة ومتميزة. لم تبذل معظم القوى السياسية العربية - في اليمن واليسار، على سبيل التبسيط الرمزي - الجهد الضروري لفهم حقيقة الصراع الاجتماعي العالمي في إطار الحرب الباردة، ولم تدرك بالتالي الأولويات الوطنية الخاصة بها. فكانت إما تنحاز انحيازاً كاملاً إلى أحد المعسكرين، أو تمارس انتهازية قصيرة النظر في اللعب على التناقضات، وفي الحالتين كانت الضحية استراتيجيات التنمية الوطنية الراسخة والبعيدة المدى.

● لا يبتعد عن مفهوم التبسيط والاجتزاء مفهوم آخر مارسته قوى عديدة هو الإسقاط النظري. فتحت تأثير الأهداف العامة التي طرحتها نظريات إنسانية وتحديثية كان يجري تبني مقولات ومبادئ، ويتم نسخها، وتطبيقها في ميادين لا تحتملها. هكذا اسقط دور الطبقة العاملة التاريخي - المستمد من التحليل الماركسي - على طبقة عاملة عربية لا تزال في طور التكون، وتعيش في نمط إنتاجي تتداخل فيه العلاقات الرأسمالية بما قبلها. وهكذا اسقطت أيضاً نظرية

«الأعراق» في منطقة لم تعرف مرة الصفاء العرقي، ولا كان للأصول العرقية لشعوبها دور في صعود أو سقوط دولها.

ونتوسع قليلاً في مثال واحد هو مسألة العلمانية. طرحت براعم هذه المسألة في المنطقة منذ عصر النهضة في أواخر القرن التاسع عشر. وأثارت مذاك جدالاً واسعاً بين المثقفين، لا تزال امتداداته تنسحب على الثقافة العربية الراهنة. إلا أن غالبية القوى، المصنفة ليبرالية في السياسة، اسقطت على هذا المفهوم المعقد ملامح التجربة الخاصة بأوروبا الحديثة وعممته على حالة البلدان العربية. ولا تزال الصيغة ضبابية، بل متناقضة بين من يرى العلمانية فصلاً للسياسة عن الدين، ومن يراها فصلاً في القوانين فقط، وآخرين يعتبرونها خاصة لحقل التعليم والتربية. يجري كل هذا التخبط، في وقت تحتاج المجتمعات العربية إلى إجابة على سؤال مركزي: كيف العمل لكي يكون الإيمان الديني جزءاً من الحوافز الأخلاقية والثقافية من أجل الإصلاح، والديمقراطية، والقضاء على التخلف.

● اكتسبت الأيديولوجيا قوة فائقة في الثقافة السياسية العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين. والقصد من الأيديولوجيا هنا البنى النظرية المجردة التي تستمد مصداقيتها من منطقتها النظري ذاته، ومن دون الاحتكام إلى أي واقع تجريبي. وإذا كان التاريخ لا يتقدم إلا بمزاوجة دائمة بين الحلم والتسوية، بين الأهداف والقدرات، فإن الثقافة السياسية العربية كانت اجمالاً تبالغ في قدرة الحلم على حساب القدرة الواقعية. أحد الأمثلة: كيف تعاملت القوى القومية مع قضية الوحدة العربية؟ انطلقت هذه القوى من أرضية تعتبر الوحدة مسلمة بديهية تفرضها حقائق التاريخ، واللغة، والانتماء، والدين والمصير، والمصالح - «أمة واحدة وخالدة» - وأن تحقيقها لا يحتاج إلا إلى «مصالحة» مع هذا الواقع والسير وفق ما يقتضيه. لكن التاريخ أثبت أن المسألة أعقد بكثير. وتبين ان اختلاف المصالح، وتوازنات القوى، والطموح إلى النفوذ، والنزاعات السياسية والفكرية أقوى وافعل من المراهنة على السياق «الطبيعي» للتاريخ. وادى عدم تبصر العديد من القوى السياسية في كيفية معالجة مسألة الوحدة، وحرق المراحل، على المستوى النظري، ومجافاة الواقعية في التعامل

مع الشروط الموضوعية، والاهمال المتعمد لدراسة العوامل المعيقة، كل هذا أدى إلى تصعيب إمكانيات تحقيق الوحدة، رغم الحاجة الملحة موضوعياً إلى توثيق علاقات التكامل بين البلدان العربية.

من المنطلق نفسه يمكن مناقشة بعض القوى السياسية الإسلامية في موضوع «تحرير فلسطين والمقدسات الإسلامية». فهذه القوى تتعامل مع مسألة سياسية معقدة في ابعادها الدولية، والإقليمية. وفي جوانبها العسكرية والسياسية، من موقع أيديولوجي بسيط وهو جوب ان يتغلب الحق على القوة. ولا خطأ في المبدأ نفسه، بل في الممارسة السياسية التي تستولدها القوى المذكورة من هذا المبدأ. فاي تراجع، هنا، ومهما كانت ظرفية ودواعيه هو موقف مدان أخلاقياً ودينياً، لأنه انتقاص من مشروعية مطلقة، ومن حق كلي. لذلك لا ينظر إلى التسوية كمرحلة انتقالية تفرضها شروط محددة، أي لا ينظر إليها كفعل سياسي بل كتقاعس عن القيام بالواجب حتى النهاية.

● الحديث عن السياسة يجر حكماً إلى الحديث عن الإعلام. فهو وسيلة تعميم المفاهيم والمواقف، وتمليكها للناس، وبالتالي تشكيل وعيها، واستعداداتها، وحوافزها. ولقد بات الحق بالمعرفة الصادقة والصحيحة ركناً من أركان التنمية، ومبدأً على لائحة مبادئ حقوق الإنسان المعاصرة. الإعلام السياسي العربي اليوم، الذي أصبح مع الفضائيات قوة يحسب حسابها، وهو مسرح صراع حاد بين قوى السلطة والمال من جهة، وبين قوى التعبير الحر، والديمقراطي، المدني المستقل، من جهة أخرى. من الطبيعي أن تسعى أي سلطة في العالم لكسب الرأي العام من خلال الإعلام، ومن الطبيعي أن يسعى له سادة المال في سبيل مصالحهم السياسية والاقتصادية بشرط احترام معايير الموضوعية، وحرية التعبير، ومنع الاحتكار. المشكلة في العالم العربي ان الإعلام مكشوف ومعرض أكثر من أي منطقة أخرى في العالم، أما بسبب غياب القوانين التي تنظم الإعلام وتحمي الإعلاميين، أو بسبب وجود قوانين، لكنها تلاحقهم بدل ان تحميهم، تارة بسبب انتهاك مبادئ «الحرية المسؤولة» - أي حرية الدفاع عن الأنظمة حصراً - وطوراً لأسباب تمس الامن القومي أو الوحدة

الوطنية... الخ. وإذا كان مطلب الديمقراطية الإعلامية بصورة دائمة الحضور على لائحة المطالب الطويلة لمنظمات المجتمع المدني العربية، فذلك لأن المجتمع المدني هو الضمانة الباقية للدفاع عن حق الإعلامي بالموقف المستقل، والتعبير عنه بلا قيود.

(4) إشكالية الديمقراطية

منذ سنوات، وتحديدًا منذ التحولات الكبرى التي شهدتها العالم في بداية التسعينيات من القرن الماضي، أصبحت كلمة الديمقراطية بين أكثر الكلمات تداولاً في الخطاب السياسي العربي.

إلا أن غزارة الاستخدام ليست بعد مرادفاً لتجذر هذا المفهوم في عمق الثقافة العربية. أما على المستوى العملي، فإذا كنا نقصد بالديمقراطية جملة المبادئ التي تنظم شؤون السلطة والمجتمع، بالصورة الأكثر تناسباً مع ما تعبر عنه الأكثريات، على غرار ما حققته دول عديدة، في سياق تاريخي محدد، لأن نبتكر مبادئ نظرية عامة، نزعم أنها تمثل خصوصية عربية أو إسلامية في إدارة الدولة، فمن الواضح أن سجلنا الديمقراطي لا يزال شديد التواضع. ولا نقصد هنا إغفال معنى الخصوصية بالنسبة إلى أي مجتمع. بل تعيين حقيقتها، ودورها في عملية التطور، بصورة موضوعية، لا استخدامها ذريعة للتخلي عن الإصلاح الديمقراطي، وتأييد سيطرة من هم في السلطة.

السؤال الأساسي، لماذا يعتبر الحاكم العربي الديمقراطي خطراً عليه؟ ولماذا تنجح السلطة عموماً في التهرب من الاحتكام للرأي العام؟ وما العمل لجعل مبادئ الحكم الديمقراطية ثابتة من ثوابت السياسة لا يستطيع أي حاكم أن يتجاوزها؟ (لا يتسع المجال هنا لنقاش مسألة الديمقراطية في العلاقات الاجتماعية بالشكل الواجب).

(5) مشروعية السلطة

● الخصوصية الفعلية لتطور الدول العربية هي أن الدولة نفسها - بالمعنى الحديث

للدولة - لم تتكون في سياق طبيعي داخلي، بسبب ضخامة التأثيرات الخارجية، ولم تعش محاض الصراع، في لحظات التكون، بين قوى المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتناقضة المصالح والاتجاهات (التي اتخذت في بعض البلدان أشكالاً عنيفة، وحروراً أهلية). وبالتالي لم تعان مصاعب البحث عن التسويات الضرورية من أجل صياغة اجماع وطني ما تحت سقف مصالح عليا مشتركة يلتزم الجميع بعدم تجاوزها. فكرة الدولة نفسها لم تمتلك المشروعية الكافية بعد، لتكون فوق أي صراع على السلطة، تشهد على ذلك حدة الانقسامات حول مسائل الانتماء، القومي والديني، وتحول الصراعات السياسية إلى صراع على الوجود ذاته. من هنا تبدو مسؤولية القوى السياسية والاجتماعية والمثقفين المتنورين في الاقطار العربية مضاعفة. فمن جهة أولى يجدر بهم معرفة صياغة هذه المصالح المشتركة العليا، ومن جهة ثانية عدم تكرار التجارب المضنية التي مرت بها شعوب ومجتمعات أخرى.

● على مستوى السلطة المسألة أكثر وضوحاً: حكام المنطقة يدركون تماماً أن سلطاتهم ليست مستمدة من الرأي العام وإرادة الأكثرية الشعبية. الأنظمة الملكية وشيبياتها تستند إلى الموروثات والتقاليد، مشفوعة بمظاهر دينية شكلية، وإلى حالة الانصياع العام الناتجة عن الثراء السهل والسريع، والخدمات الاجتماعية المكثفة، والأنظمة التي ورثت مرحلة التحرر الوطني تدرك أن مشروعيتها الأيديولوجية والسياسية قد تآكلت، بعد فشلها في تحقيق شعارات التحرير والوحدة والتقدم، وأن الباقي الوحيد هو سلطة قمعية تلمس الحنين إلى الماضي التحرري والوطني وسيلة للاستمرار.

هذه الأنظمة ببنيها ذاتها لا تحتمل أي إصلاح ديمقراطي فعلي: فالاحتكام للتمثيل الشعبي الحر والنزيه سيفقددها، على الأرجح موقع السلطة، وسلطة القانون ستحرمها امتياز التحكم المطلق بالمجتمع والأفراد، والفصل الحقيقي للسلطات سيعطل قدرتها على ممارسة الشمولية (في القضاء والإدارة). لذلك لا تعدو مبادراتها الإصلاحية أن تكون تنازلاً شكلياً تقدمه إما تحت ضغط أوضاع داخلية ما، أو لتزيين صورتها في نظر القوى الدولية الكبرى التي تدعم استمرارها.

أ) سجل المعارضة الديمقراطية

● تعاني تيارات المعارضة السياسية الأساسية مشكلات واقعية ثقيلة في موضوع الديمقراطية: التيارات الإسلامية عموماً لا تزال شديدة الارتباك في تصديها لحسم اختياراتها في مسألتين: الأولى هل الانتماء الأساس إلى الدولة أم إلى الأمة الإسلامية وهل من تناقض يترتب على اختيار الأولوية؟ والثانية هل من صيغة للتوفيق بين القانون الالهي والقانون الوضعي؟ أعلنت حركة «الإخوان المسلمون» في مصر، وهي التيار الإسلامي الأبرز في العالم العربي، في مبادرتها الإصلاحية، قولها بالمبادئ الديمقراطية المتعارف عليها في العالم المعاصر، إلا أن شكوكاً كثيرة لا تزال تراود القوى السياسية الأخرى بشأنها. ويعتقد البعض أن هذا الموقف يشبه إلى حد ما موقف الأنظمة العربية، بمعنى أنه مجرد تنازل عابر لتسوية احتمال نجاح الإخوان المحتمل، وطمأننة أطراف المعارضة الأخرى لنتائج مثل هذا النجاح، وتغيير صورة هذا التيار الإسلامي، على المستوى العالمي، الغربي تحديداً. يبرر هذه المخاوف استمرار تبني الحركات الإسلامية لفكرة الدولة الإسلامية المحكومة حصراً بمبادئ الشريعة. حتى الآن لم يتوفر للاجتهاد السياسي الإسلامي المدى الثقافي الكافي لتوضيح صيغة التسوية مع القانون الوضعي، في وقت تظل معه قوى إسلامية أساسية متمسكة بثوابت تتناقض مع أي تسوية من هذا النوع.

في المقابل ووجهت التيارات الإسلامية التي نجحت في اكتساب التعاطف الشعبي، وانتصرت في الانتخابات التشريعية، التي اعتبرها الغرب نفسه حرة ونزيهة، بحملات مختلفة من الرفض والمقاطعة، أو على الأقل عدم التعاطف والامتناع، ابتداءً من الجزائر في الثمانينيات من القرن الماضي، وصولاً إلى نجاح حركة حماس في الأراضي الفلسطينية، وحزب العدالة في تركيا، اليوم. وليس واضحاً بعد كيف سيتم التعامل مع الحركة الإسلامية في المغرب إذا ما فازت في الانتخابات المقبلة. لا شك أن مواقف الرفض وحتى التردد غير المستندين إلى أسس مشروعة لا تشجع الإسلاميين على تثبيت خيار اعتماد الديمقراطية، ناهيك عن فقدانها الثقة، المهترئة أصلاً، بمصادقية الغرب في اعتماد معايير الديمقراطية.

● التيارات القومية، من جانبها، لم تستطع أن تزيل الالتباس الكبير الذي حكم ولادتها بين القطرية والقومية، ولا أن تقيم المعادلة الواقعية بينهما. ناهيك عن الفهم الوحيد الجانِب والمضوي للعروبة، والإشاحة طويلاً عن اعتماد المعايير الديمقراطية في الحكم على المناهج والبرامج السياسية. فهي، من جهة لم تساهم في تعزيز مشروع فكرة الدولة - لأنها في نظرها قطرية، وموقته، ومصطنعة - ومن جهة أخرى لم تعر الأهمية اللازمة للممارسة السياسية الداخلية للسلطة. فالأولوية دائماً في مكان آخر (المعركة القومية أو مواجهة الامبريالية أو القضية الاجتماعية...). وفاقم مشكلة هذه التيارات تماهياً مع الأنظمة، حتى بعد أن تخلت عملياً عن المهمات التي كانت مرور وجودها في وقت سابق، وتحوّلت إلى سلطات قمعية تصادر المجتمع باسم القضية. مثلما تماهت معظم الأحزاب اليسارية مع الاتحاد السوفياتي، وارتكبت خطأ فادحاً في مسألة الديمقراطية. فبدل أن تطالب بمزاوجة الديمقراطية السياسية والاجتماعية، اعتبرت الأولى مسألة ثانوية، لأن دورها الحقيقي هو أن تشكل قناعاً لحجب حقيقة الاستغلال الرأسمالي. فشل هذه التيارات في معركة الديمقراطية يؤكد ما كان معروفاً منذ زمن بعيد: لا تستطيع أي معارضة أن تنجح في اكتساب الرأي العام لجانِب قضية الديمقراطية إذا لم تقدم هي أولاً نموذجاً ذاتياً عن الممارسة الديمقراطية، وإذا لم تكن الديمقراطية جزءاً عضويّاً من بنيتها، وحياتها الداخلية، بالإضافة إلى برنامجها وشعاراتها.

● التيارات الليبرالية تعاني صنفاً آخر من المشكلات. فبوصفها الأقرب تعبيراً عن المفاهيم السياسية والاقتصادية الغربية، وبسبب من الطابع النخبوي لحركتها ونشاطها، لا تزال هذه الطاقة السياسية والثقافية ضعيفة التأثير في الوعي الجماهيري الواسع. وهي متهمّة، عن حق حيناً وعن غير حق غالباً، بأنها أداة ترويج للمفاهيم المستوردة من الغرب وبالتالي للسياسات الامبريالية الجديدة. من جانب آخر، تبدو هذه التيارات أقرب إلى قوى السلطة اللاديمقراطية، ولكن الموالية للغرب، لأن تناقضاتها مع المشاريع المعارضة، وبخاصة الإسلامية منها، أوضح وأعمق من تناقضها مع السلطات الحاكمة. وهنا لم تتمكن بعد

الاتجاهات الليبرالية العربية من توضيح الصورة عن نفسها. ولعل المسألة أعقد من مسألة توضيح صورة، بل توضيح الخيار الذي تبناه، أخذاً في الاعتبار الخصوصيات النسبية للبيئة العربية. بمعنى إبراز تمايزاتها الاستراتيجية، بخاصة على مستوى الخيار الاقتصادي والاجتماعي عن السياسات الغربية في المنطقة.

(ب) هل من أفق؟

منظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والحركات النقابية، والمنتديات الاقتصادية مطالبة بالعمل لتحويل المطلب الديمقراطي من هم ضيق نسبياً لدى دوائر من الساسة والمثقفين إلى مطلب شعبي، وركن رئيس من أركان أي تنمية فعلية. وهذا يقتضي أولاً، انخراط القوى الاقتصادية الأساسية مباشرة في المشروع السياسي للدولة. ففي تاريخ الدول المستقرة والديمقراطية كان التناقض والصراع بين قوى الإنتاج - العمل والرأسمال - من جهة، والتنافس بين كتل المصالح الكبرى من جهة ثانية، هما مفصلاً صياغة التسوية التي ولدت لاحقاً سقوف المصالح العليا المشتركة في الدولة الحديثة.

ثانياً حسم مسألة الانتماء إلى الدولة. وهذا لا يتناقض مع المطالبة بتعاون وثيق، وربما في أفق تكامل أعمق مع المحيط العربي الأوسع، وتعزيز الشراكة مع الجوار الإسلامي، ومع أوروبا الساعية لهذه الشراكة، كما لا يتناقض مع الانتماء البسيط إلى ما هو دون الوطني، بشرط ألا يتم أي منهما على حساب الانتماء الأساس إلى الدولة، وإلا تتعطل الآليات الديمقراطية، وتصبح تناقضات الداخل أبواباً مشرعة للتدخلات الخارجية.

لا يتعارض مطلب الديمقراطية مع النظرة النقدية لليبرالية الجديدة، كما يروج لها بعض الخبراء الاقتصاديين في المؤسسات المالية العالمية. الديمقراطية ليست نسخاً لوصفات جاهزة، ولا مساراً وحيد الجانب، ولا صيغة تولد مرة وإلى الأبد. إنها عملية ولادة ونشوء مستمرين، يتكاملان في شروط تاريخية محددة.

القوى العربية بحاجة إلى حوار في العمق. لكي تقيّم تجربة غنية ومتناقضة عاشتها

منذ استقلال دولها. بعيداً عن التوظيف المباشر، وتسجيل النقاط، والشعارات التي لا تترجم إلى وقائع. والشرط الأول لحوار منتج هو أن تكون الديمقراطية، التي نطالب السلطة بها، معياره ومنهاجه. نحن نشهد اليوم ميلاً متزايداً إلى الرغبة في البحث المشترك عن حلول لأزماتنا، وفي الوقت عينه إحساساً قوياً بعدم جدوى العنف والتطرف وتراكمات سلبياتهما على المجتمعات العربية. كل القوى السياسية تعيش مأزقاً خاصاً بكل منها. والقضية الأساس لا تتقدم. ولا سبيل إلى تشكيل قوة ضغط واسعة، وبالتالي فاعلة، إلا بتوليد مناخ من الفهم المتبادل العميق، والاستعداد للتلاقي على منتصف الطرق.

6) نموذجان من النزاعات

يقدم العالم العربي مشهداً نموذجياً عن تأثير النزاعات على مسيرة التنمية والإصلاح. فهذه المنطقة عاشت من الحروب والصراعات ما لم تعشه أي منطقة أخرى منذ الحرب العالمية الثانية. بدءاً من احتلال فلسطين وصولاً إلى احتلال العراق، وما بين هذين الحدثين من حروب وصراعات داخلية. ويلمح خاطفة على النتائج الأكثر عمومية لهذه الصراعات يمكن القول أن تأثيراتها تعدت كثيراً الخسائر الهائلة التي نتجت عنها مباشرة. فقد أدت هذه الأحداث إلى صعود اتجاهين سبتركان بالغ الأثر في حياة المنطقة:

الأول، اعطاء الأولوية لمسائل الامن والدفاع على حساب التنمية والإنتاج والتقدميات الاجتماعية، بخاصة في دول المواجهة مع إسرائيل. فبعد خساراتها العسكرية المتتالية كرسست دول المواجهة هذه قسماً وافراً من ميزانياتها لشؤون الدفاع والتسلح. وتفاقم القلق العربي بعد الكشف عن الترسانة النووية الإسرائيلية.

والاتجاه الثاني، عسكرة الأنظمة السياسية. وهو اتجاه كان يتجاوب اصلاً مع طبيعة القيادات التي تسلمت السلطة عبر انقلابات عسكرية. لكنه أصبح، بسبب الحروب، نهجاً يمتلك مشروعيته الخاصة ومبرراته القومية والوطنية. وتدرجياً باتت العسكرة سمة عامة لهذه الأنظمة، وفي مرحلة لاحقة أصبح الاستبداد

السياسي وريثاً وحيداً لمرحلة التحرر الوطني المشرفة على النهاية. لا يمكن لهذه الورقة أن تستعرض كافة النزاعات التي عاشتها أو تعيشها المنطقة. فهذا وحده يقتضي دراسات مطولة. لذلك نكتفي بالوقوف عند نموذجين، الصراع العربي الإسرائيلي واحتلال العراق، وهما الحالتان الأشد احتداماً والأعمق تأثيراً على الوضع العام في المنطقة.

أ) قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي اليوم

هيمنت قضية فلسطين عقوداً طويلة على الفكر السياسي العربي، وعلى الخيارات الاستراتيجية للدول العربية، من الصراع، إلى المساومة، إلى التفاوض، إلى المراوحة؛ ومن العدوان إلى الهدنة، إلى السلطة. ولا يزال الحل الجذري للقضية معلقاً. كانت جميع الأطراف المعنية به تعلن، حتى وقت قريب، التزامها بمبادئه، لكن، في الممارسة، إسرائيل تتلمص دائماً من المضي في أي التزام عملي. اليوم دخلت قوة جديدة إلى جبهة الصراع التقليدية بين السلطة الفلسطينية، وأساسها منظمة فتح التي وضعت صيغة التسوية في مدريد وأوسلو، وبين إسرائيل، هي منظمة حماس، الإسلامية التوجه، والداعية إلى الجهاد السياسي والعسكري ضد الاحتلال.

وسبب صعود حماس اصلاً مراوغة إسرائيل في تطبيق اتفاقاتها مع السلطة، وخرقها المتواصل لشروط عملية السلام التي ترعاها الأمم المتحدة واللجنة الرباعية الدولية. فبعد كل خطوة على طريق السلام تفتح إسرائيل ثغرة، وتبدأ عملية تصعيد يقابلها رد فلسطيني من النمط ذاته، وتعود كرة النار إلى ساحة التسوية. ولعل المثال الأبرز هنا اقتحام شارون لباحة المسجد الأقصى، كتعبير عن رفض اليمين الإسرائيلي «لخارطة الطريق» الأميركية. وهذه الخطوة - التي يرى بعض المحللين انها تمت بالتواطؤ مع الإدارة الأميركية نفسها - دفعت اليمين الإسرائيلي إلى السلطة، وفي الوقت نفسه أعطت لقوى التصلب الفلسطينية الجذرية زخماً سيجعلها بعد أربع سنوات فقط القوة الأوفر شعبية. ومن المقاومات، في نظر البعض - ومن منطلق الأمور في نظر بعض آخر - أن

إسرائيل نفسها كانت تعزز، موضوعياً، مواقع قوى الرفض الفلسطينية، من خلال إضعافها المتواصل للسلطة الساعية للتسوية. فالرد الإسرائيلي على عمليات حماس العسكرية والأمنية كان يتوجه إلى السلطة الفلسطينية، لا إلى حماس نفسها، بحجة أن هذه السلطة تحمي الأعمال «الإرهابية» بدل أن تحاربها. في وقت كانت إسرائيل نفسها تمنع السلطة من تملك أي قدرة على الإمساك بزمام الوضع الأمني في مناطقها.

من منظار اليوم، وبعد ان دخل الشعب الفلسطيني مرحلة صراع داخلي يندرج بخطر كبير، بل بكارثة وطنية، يمكن بناء تحليل «أقل براءة» للسياسة الإسرائيلية إزاء التسوية. فبناء قوة فلسطينية منافسة للسلطة، وتطلق من موقع رفض التسوية، من شأنه ان يبرر، في نظر القوى الدولية الداعمة لإسرائيل ولكن الراغبة أيضاً في صيغة الاعتدال والتسوية في المنطقة، استراتيجية التطرف الإسرائيلية. اذ يبدو، من خلال ميل الفاعلين السياسيين الإسرائيليين، والرأي العام الداخلي، ومعظم الصحافة، ان الاتجاه الغالب هو نحو اليمين، ونحو تعطيل شروط الحل النهائي. فالليكود المتطرف اقرب من حزب العمل إلى وراثة حزب كايماف في السلطة. ومشروع الشرق الأوسط الجديد، كما تخيله شمعون بيريز «المعتدل»، لم يجد في إسرائيل من يرحب به، ويعتمده محوراً استراتيجياً في تطلعه إلى مستقبل المنطقة ودور إسرائيل فيها.

ويبدو أيضاً ان المنطقة تشهد اليوم خاتمة الجدل الإسرائيلي الداخلي الذي امتد طوال عقد التسعينيات من القرن الماضي، بين خيارين استراتيجيين: هل تستمر إسرائيل في صيغة «الدولة-القلعة»، المعسكرة، والمغلقة على محيطها، الجاهزة دائماً ان تكون محل سياسات القمع والترهيب، أم تختار صيغة الدولة «الطبيعية»، فتسعى للسلام من خلال حل عادل يلبي مصالح جميع المعنيين به؟ انتهت اسطورة «الحمل» الإسرائيلي الوديعة منذ زمن طويل، ولم تعد إسرائيل اليوم تهتم بهذه الصورة التي اخترعتها عن نفسها لكسب تعاطف الغرب. فقد أصبحت سياسة المصالح والخدمات التي يمكن أن تقدمها إسرائيل القوية، المصفحة أكثر فائدة، حتى بالنسبة إلى الرأي العام، بخاصة بعد ان أصبح الإرهاب

عنواناً أميركياً، وغربياً، للشرق الأوسط، منذ اتساع نطاق العمليات الإرهابية في أوروبا وأميركا، وعلى الاخص منذ 11 ايلول/سبتمبر 2001. في السابق كانت إسرائيل تنذر عن أن العرب لا يريدون السلام معها. بعد اتفاقيات مدريد و اوسلو سنة 1994-1995 كانت حجتها ان التسوية مع القيادة الفلسطينية لا تحتضنها الدول العربية الأخرى ولا تريد هذه الدول ان تعترف بإسرائيل كدولة. ولكن عندما اقترحت القمة العربية، في بيروت سنة 2003، وبالاجماع، صيغة شاملة لإنهاء النزاع على أساس الانسحاب الكامل من الأرض العربية المحتلة مقابل اعتراف عربي كامل بإسرائيل، لم تبد هذه الأخيرة أي حماس لالتقاط المبادرة. وهي لا تزال إلى اليوم تراوغ، وتتهرب، تحت مبررات شكلية واهية.

تعيش إسرائيل أزمة في عمق وجودها ذاته. فهي، من جهة، تدرك ان قبولها في المنطقة مشروط بتعاملها مع الشعب الفلسطيني الذي لا يرضى بتسوية لا تؤمن له قيام دولة قادرة على الوجود والاستمرار. يشهد على ذلك الفشل، على المستوى الشعبي والرسمي، الذي اصاب عملية «التطبيع» - أي بناء علاقات عادية طبيعية. وهي العملية التي بدأتها بعض الدول العربية مع إسرائيل، استجابة لروح اتفاقيات مدريد.

ومن جهة ثانية، هناك هاجس الديموغرافيا. فنسبة الزيادة السكانية بين الفلسطينيين، حتى داخل الأرض المحتلة منذ سنة 1948، مرتفعة للغاية. العرب اليوم يشكلون حوالي 20% من مجموع سكان إسرائيل (7 ملايين)، لكنهم لا يتمتعون إلا بالحد الأدنى من الحقوق السياسية (منعهم من تسلم وظائف تنفيذية عالية، قيود قانونية شبيهة بقوانين عنصرية في ممارسة حق التعبير والإعلام، تحت ذريعة «أمن الدولة»، وسوى ذلك...). ومع احتدام المواجهات مع الاحتلال في مناطق أخرى، غزة والضفة الغربية، يتضاعف التملل الفلسطيني، مهددا بانفجار في قلب الديمغرافيا ذاتها. هذا الواقع يجعل إسرائيل عاجزة عن فرض تسوية بشروطها، وعاجزة، في الوقت نفسه، عن الاستمرار في سياسة القمع وتصعيد المواجهة.

إدراكاً منها لهذا الواقع، لا تجد إسرائيل مخرجاً إلا بتصعيد الصراعات بين القوى

الفلسطينية، وتوتير المجتمعات العربية عبر دفع التناقضات الداخلية إلى مستوياتها القصوى. المراهنة الإسرائيلية اليوم هي على حرب اهلية فلسطينية. ولا تخشى، في هذا المجال، من خسارة الاعتدال وفوز التطرف، لأن كل أطراف الصراع ستخرج منهكة، ممزقة، وعاجزة عن المواجهة، وسيفقد الشعب الفلسطيني الثقة بكل قياداته، ومقاومته، ومؤسسات سلطته المستقلة، وسيبدو في نظر العالم أقل جدارة من أن يعطى دولة واستقلالاً.

إضافة إلى ذلك سيتيح الصراع الاهلي الفلسطيني لإسرائيل ان تلعب دور الحكم، أو الحليف القادر على ترجيح كفة طرف ضد الآخر. وبالتالي تتحول تدريجياً، في نظر بعض الفلسطينيين من عدو محتل إلى طرف خارج الصراع، ثم لاحقاً إلى ضمان لبقاء السلطة - أي سلطة - وعدم تفكك المجتمع الفلسطيني في أتون الحرب الاهلية. الاشتباكات الأخيرة التي جرت في منتصف ايار/مايو 2007 في قطاع غزة بين منظمي حماس وفتح الفلسطينيين، وأسفرت عن عشرات القتلى والجرحى قد تكون مقدمة لهذه الحرب، وبداية دور تتمناه إسرائيل لنفسها في علاقتها مع الشعب الفلسطيني، وتخطط للوصول اليه. لا يمكن أن يفهم رفض إسرائيل لمبادرات السلام العربية والدولية، ولا ان تفهم عدوانيتها في التعامل مع السلطة الفلسطينية التي كانت راغبة فعلاً في تثبيت التسوية المفضية إلى الحل النهائي، رغم كل مصاعب هذا المسار وتعقيداته، لا يمكن فهم ذلك إلا في نطاق استراتيجية إسرائيلية جديدة تضع الفلسطينيين بين خيارين: إما حرب اهلية مدمرة بين طرفين، متعادلين في القوة والجاهيرية - ما يعني قدرة متساوية على الاستمرار طويلاً في الحرب - أو القبول النهائي بشروط إسرائيل للتسوية.

ب) الحرب على العراق

أصبح مكشوفاً أمام الرأي العام أن الأسباب التي ادعت الإدارة الأميركية أنها وراء قرارها بالحرب على العراق هي أسباب واهية تماماً. فلم يرقم أي دليل على علاقة نظام صدام حسين بتنظيم القاعدة - وهذا ما اعترفت به وكالات الاستخبارات الأميركية نفسها، كما لم يظهر أي أثر لأسلحة الدمار الشامل،

بعد أن تم مسح العراق من البر والجو والفضاء. الأسباب الحقيقية للحرب لم تكن هي الأسباب المعلنة - وهو ما عبر عنه منذ البداية عدد كبير من الباحثين والخبراء الأميركيين والعرب وسواهم.

المسألة اليوم لم تعد في الأسباب بل في النتائج. لقد تم احتلال العراق بتفرد أميركي تقريباً، وثم اسقاط نظام دموي، قمعي، لكن القتل يزداد في العراق، والهجرة تتضاعف، داخلياً وخارجياً، وتعويض الخراب الاقتصادي يحتاج إلى سنوات طويلة من الاستقرار والنمو - المشكوك بأن يعم البلاد في المدى القريب. إذا كان الهدف من الحرب إنقاذ الشعب العراقي من الدكتاتورية، فقد القي به في دوامة أكثر خطورة وترويعاً.

اليوم، ونتيجة لرفض الشعب العراقي للاحتلال، والإدارة السيئة لتبعات تغيير النظام السابق، وممارسات سلطات الاحتلال ذاتها في مختلف الشؤون والميادين، والفساد المستشري في أجهزة الدولة ومؤسساتها، نتيجة الانقسامات الداخلية التي تعطل تماماً أداء السلطة («الموحدة») المركزية، أصبحت الأزمة أكبر من أزمة إدارة البلاد، بل أزمة الاحتلال نفسه، وأزمة السياسة الأميركية برمتها في العراق.

تستطيع الإدارة الأميركية، الراهنة أو القادمة، ان تسحب قواتها من البلاد من دون أن تصاب بخسائر كبرى - الخسارة السياسية يمكن الالتفاف عليها، أو تجاوزها - لكنها تكون قد اشعلت في العراق صراعاً مذهيباً دامياً، وصعدت التناقضات الاثنية، المحتدمة منذ زمن بعيد. فالعراق الذي لم يشهد، على مدى قرون من تاريخه، صراعاً مذهيباً بين السنة والشيعة، يجد نفسه اليوم، وبسبب الاحتلال وإدارته للأزمة، في حالة استعداد لحرب مذهبية تهدد وحدة شعبه وأرضه. فحالات النزوح الكثيفة بين المناطق، وعمليات التهجير القسري تضاف إلى التفجيرات الإرهابية، وقتل المدنيين الابرياء، لتشكل مؤشرات خطيرة على ما قد ينتظر في المستقبل.

ومن دون الدخول في تحليل التناقضات والصراعات التي فجرها الغزو الأميركي على المستوى الإقليمي، والمخاوف التي اثارها لدى الدول المجاورة، ومشاعر

التمرد التي استفزها وحولها إلى أعمال مقاومة أو عمليات إرهابية، يمكن القول ان مشاكل العرق قد تفاقمت بعد الاحتلال بدل ان تحل. وهذا يطرح السؤال الأساسي الذي تتعامل هذه الورقة معه وهو ان التغيير المفروض من الخارج، بخاصة بالوسائل العسكرية، لا يمكن أن يؤدي إلى إصلاح وبناء حكومات رشيدة.

وإذا كانت الدول الكبرى جادة في مساعدة التنمية والإصلاح في دول الجنوب، ومهتمة بإقامة أنظمة ديمقراطية فسيئها الوحيد دعم القوى الديمقراطية المحلية، الساعية للتغيير والضغط على الحكومات القمعية والفاصلة للتجاوب مع مطالب شعوبها. أما التدخل المباشر، وفق جداول أعمال محصورة بمصالح هذه القوى الكبرى وبتصوراتها هي للحلول، فلم يؤدّ - ولن يؤدي - على الأرجح، إلا إلى مشكلات إضافية. إن الاوان لكي يدرك صناع القرار أن العدالة لا القوة هي الطريق إلى عالم آمن ومستقر.

7) التعاون العربي

يرتدي هذا الموضوع أهمية فريدة لأي بحث في تنمية العالم العربي ن وإصلاح انظمتها، وتغيير أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهو جدير بأن يخصص له تقرير مستقل، على غرار التقارير الخاصة بموضوعات الحرية والمعرفة والمرأة. فالتحولات الجارية على النطاق العالمي، و بروز تكتلات إقليمية عديدة يضع عنوان التكامل ضمن الأولويات التنموية. وقد عاش العالم العربي تجربتان متناقضتان، ادتا كلاهما إلى نتائج سلبية. فتجربة الانغلاق القطري انعكست بضرر بالغ على الدول التي اختارت هذه التوجه أو فرض عليها، في ظروف محددة وخاصة، كما أن تجارب «الوحدة» المرتجلة، والفورية بين بلدين أو أكثر ادت إلى عكس ما كان يتوقع منها تماما. العالم العربي بحاجة ماسة إلى مزيد من التعاون والتكامل على جميع المستويات، ولكن بصورة مدروسة، ومخططة، لكي يساعد نفسه في إحداث تنمية شاملة لكل أقطاره. وهي عملية، قد يكون لها في البداية أثمان على البعض، إلا انها تترد بمنجزات كبيرة للجميع، على

المدى البعيد. هذا ما يؤكده جميع الباحثين في هذا الشأن وما تدعو اليه المنظمات الشعبية، وقوى المجتمع المدني.

الدعوات الرسمية إلى التعاون والتكامل تعود إلى الأربعينيات من القرن الماضي. وهي كانت في أساس إنشاء جامعة الدول العربية اصلاً، ثم في إنشاء صناديق التمويل، وهيئات العمل المشترك، والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف. ويشهد الوضع اليوم بعض التقدم في هذا المجال، لكن تحقيق أهداف وصيغة التكامل لا يزال بطيئاً ومتعثراً. وذلك يعود إلى جملة أسباب:

تركز التحليلات الاقتصادية التقليدية على فكرة مفادها أن العقبة الأساسية أمام قيام سوق عربية مشتركة هو ضعف التنوع في الإنتاج السلعي. فالبلدان العربية تعتمد بشكل أساسي إما على صادراتها من النفط، أو على الإنتاج الزراعي، أو الصناعات النسيجية. وفقر التنوع هذا نابع من طبيعة البيئة والاستثمارات العريين. لكن اصحاب هذه الفكرة يتجاهلون الإمكانيات الكبيرة التي تستطيع ان تفتحها التكنولوجيا الحديثة في مجالات التصنيع، وبالتالي إمكان إحداث تنوع يتجاوز المعوقات الطبيعية. وهذا يحيل إلى المسألة الأساس وهي ان التعاون العربي يحتاج أولاً إلى قناعة، وإلى رؤيا استراتيجية متكاملة.

في حين تنطلق تحليلات أخرى من أن محاكاة تجارب التكامل أو الاندماج، ونسخها من بيئات ومناطق أخرى هي عرقلة أخرى لاحتتمالات التكامل. على سبيل المثال الاقتصاد على تحرير التجارة والتبادل السلعي كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي لا يؤدي إلى النتيجة المطلوبة اذ يجب أن تؤخذ في الاعتبار السياسات الإنتاجية برمتها، وربطها بأهداف تنشيط التبادل التجاري والاستثماري وحرية حركة الرساميل واليد العاملة.

على مستوى آخر، يلعب اختلاف الأنظمة السياسية دوره في مسألة التكامل، بخاصة إذا كانت أهدافه البعيدة يمكن أن تطال البنية السياسية للدول العربية. هذا يقلق دول الخليج والجزيرة مثلاً، لما قد يفرضه من تغيير في البنى الوراثية والسلاية لأنظمة الحكم فيها، كما قد يقلق أنظمة تستند إلى الأجهزة الامنية، وآليات القمع والاستبداد. إلا أن أي إصلاح يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التكامل

ير حكماً عبر تغيير جذري في بنية هذه الأنظمة جميعاً. وبالتالي فإن التغيير هو شرط نجاح التكامل، مثلما قد يكون في بعض الحالات نتيجة له. وتتفاقم مشكلة الأنظمة بالخلافات السياسية الطرفية بين الدول التي تنعكس على أجهزة العمل المشتركة القائمة، وتجعلها رهينة مواقف موقته، وتناقضات عابرة.

إلا أن هذه الاعتبارات، على أهميتها، ليست الأولوية. العقبة الأساس أمام تكامل عربي فاعل هي غياب القرار السياسي الرسمي بشأنه. وهذا يتجاوز النظرة إلى المصالح الضيقة، والحواجز الصغيرة التي يمكن أن تعترض أي إجراء، ليطال طبيعة القرار العربي ومدى قدرته على التحرر من الضغوط الخارجية. فمن المعروف أن تعزز منعة هذه المنطقة - وهي من أكثر المناطق حيوية بالنسبة إلى الغرب - يجعلها أقل تبعية في السياسة، وأكثر قدرة على التحكم بثروتها النفطية. ناهيك عن أن تحويل الاستثمارات العربية إلى داخل المنطقة سيحرم المؤسسات المالية الغربية من تدفق مهم ومتواصل للرساميل، ويحد من الصفقات الاقتصادية الضخمة ذات الطابع السياسي، من نوع صفقات السلاح المتطور، الذي لا يستخدم في معظم الأحيان. المضي في مثل هذا الخيار يستلزم قناعة عميقة بأهميته للشعوب العربية كافة، وإدراك المصاعب التي تعترضه من الخارج والداخل، والتصميم على مواجهة التحديات وتجاوزها.

التبعات المباشرة لقرار من هذا القياس ستمثل باعتماد مبدأ التخطيط البعيد المدى في سبيل تنفيذه. ما يعني قيام المؤسسات العربية المشتركة، في إطار الجامعة العربية، بدورها العلمي المطلوب. بدل بقائها في حالة الشلل التي تعانيها اليوم. البنية التنظيمية لهياكل التخطيط والدراسة والبحث متوافرة، وليس من الصعب تطوير ما يلزم منها. العوائق ليست في هيئات الجامعة العربية ومؤسساتها. المؤسسات معاقبة أصلاً لأن قرار تفعيلها كناية عن التزام شكلي ولفظي لا يراد منه سوى إرضاء الرأي العام، واسكات المطالبين بتعاون عربي فعلي.

ان معنى الخطة الشاملة للتكامل هو معرفة حاجات المجتمعات العربية واقتصاداتها أولاً، والاستعداد ثانياً للاستجابة لما هو أساسي رغم بعض التكاليف التي قد تكون كبيرة ولكنها عابرة بالتأكيد، والابتعاد ثالثاً عن شهوات توسيع النفوذ

على حساب الدول الأفقر والأضعف، وأخيراً التعامل الحكيم والموضوعي مع خصوصيات البلدان المختلفة بصورة تنسجم مع التوق العام إلى تعزيز عناصر التشارك والتكامل، وتحترم الاختلاف السياسي والاجتماعي والثقافي لكل منها، وتلتزم تماماً بمبادئ الديمقراطية والقانون في التعاون بين الدول. ولا شك أن مثل هذه الخطة تستوجب خلق الشروط الملائمة للتبادل والاستثمار داخل البلدان العربية. وأهمها على الإطلاق -بالإضافة إلى الاستقرار الذي تحدثنا عنه في سياق آخر - سيادة القانون ونزاهة القضاء. فمن المستحيل تصور حرية انتقال الأفراد، وتوظيف الرساميل، وبناء مؤسسات إنتاجية إذا لم يكن التشريع ضماناً، والقضاء مرجعاً أخيراً. هكذا تصبح محاربة الفساد، والاعتباطية، والتسلط، والمضاربة السياسية على الاقتصاد، وتصبح إقامة حكم القانون، مهمات يتداخل فيها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لتحتل موقعاً متقدماً بين متطلبات الإصلاح والتنمية الشاملة.

خاتمة

إن نظرة سريعة إلى ما يقدم للعالم العربي من مبادرات إصلاحية، ان من جانب قوى داخلية، في السلطة وخارجها، أو من جانب دول وهيئات خارجية، تكفي لاستشعار مدى حاجة العالم العربي إلى إصلاح عميق في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمؤسسات، والهيئات التشريعية والقضائية. وحتى الفكر السياسي العربي نفسه بحاجة إلى مراجعة نقدية ايجابية تستخلص من التجارب السابقة العبر الضرورية من أجل ارساء تنمية راسخة، وقيام أنظمة حكم تمثل مصالح الغالبية الشعبية، وتمتّع بمشروعية سياسية ترتكز إلى الديمقراطية، وحكم القانون، واحترام حقوق الأفراد والجماعات.

واللافت في هذه المبادرات أنها تتضمن عناصر متشابهة كثيرة تتكرر المطالبة بها منذ عقدين تقريباً، ما يعني أن استجابة الأنظمة العربية لدعوات الإصلاح شديدة البطء، وأن استمرار المراوحة في الشروط القائمة هو الخيار الوحيد الذي يناسب هذه الأنظمة. ويظهر عجزها عن التقدم من خلال حالة الارتباك التي تعيشها في الخيارات الاستراتيجية، وبالأخص على المستوى السياسي: فهي تخشى، من جهة، أن تشرع منافذ الديمقراطية لأن مشروعيّتها السياسية ليست مستمدة أصلاً من التمثيل الشعبي الصحيح، بل من عناصر أخرى مختلفة، جرى عرضها في سياق البحث، وبالتالي قد يؤدي الاحتكام للرأي العام إلى تغيير شامل في السلطة

ويقوّض المكاسب التي حقّقتها القوى الحاكمة بصور مشروعة وغير مشروعة. لكنّها تخشى، من جهة أخرى، مواجهة القوى المطالبة بالإصلاح والديمقراطية، بخاصّة الدول الغربية التي تعتبر سنداَ مهمّاً لهذه الأنظمة وجزءاً من مشروعاتها الدّوليّة. لذلك تلجأ السلطات العربية إلى ابراز حماسها «اللفظية» للإصلاح، وتهرب، في الوقت نفسه، من الالتزام العملي بموجباته.

من جهتها تبدو قوى المعارضة الداعية إلى الإصلاح مشتتة ومتناقضة. فالتقاء التيارات المختلفة على المطالبة بالديمقراطية لا يخفي الخلافات الكبيرة بين المشروع المجتمعي الذي تنادي به الحركات الإسلامية السياسية، ومشاريع التنمية التي تحملها قوى المعارضة الأخرى. حتى إن التناقض بين تيارات المعارضة يتغلب في كثير من الحالات على التناقض بين بعض فصائلها وبين السلطة. ما يتيح للأنظمة ان تواصل سياسة «الأمر الواقع» القائمة. منظمات المجتمع المدني، من جانبها، ورغم التطور اللافت الذي حققته في نشاطيتها، ومستوى انخراطها، ومشاركتها الفكرية والمعنوية، لا تزال في مرحلة البحث عن اجابة على سؤال مركزي: هل هي نواة مشروع سياسي بديل للسلطات القائمة، ام مجرد كتلة ضغط تدفع اصحاب القرار لاعتماد خيارات مختلفة، أم إن دورها بلورة وعي شعبي بالمشكلات وبطرق حلها. إن غياب مشروع إصلاح تقدمي فعلاً، وديمقراطي في العمق تتوافق حوله قوى التغيير هو العقبة الرئيسية أمام تبلور كتلة شعبية ضاغطة ترغم الأنظمة على سلوك طريق التنمية - ذات المواصفات المعروفة جيداً - أو تنهياً لتكون بديلاً عنها.

في المقابل تشكو المبادرات الآتية من خارج العالم العربي، اكانت من طراز الشراكة الاورومتوسطية، أو مقرحات الجهات الاقتصادية الدولية، أو بيانات الهيئات المختلطة، المشكلة من أطراف عربية وغير عربية، كلها تشكو من نواقص ونقاط ضعف تسمح بالتلاعب بمضامينها، واستغلالها. فالمبادرات المشار إليها تصدر عن جهات كبرى، وذات مصالح كبرى أيضاً، وليس عن مؤسسات خيرية. ومن الطبيعي ان تعطى الأولوية لما يتوافق مع المصالح الاقتصادية والسياسية لهذه الجهات. عندما يقترح البنك الدولي، مثلاً، سياسة الانفتاح اللامشروط فإنما

يهدف إلى توسيع «سوق عالمية» تعود بالفائدة الأكبر على الدول والشركات العملاقة القائمة لمسيرة العولمة الراهنة، قبل التفكير في حاجات الدول المستهدفة مباشرة بمقترحاته. وعندما يتغاضى الشركاء الأوروبيون عن انتهاكات حقوق الإنسان، ومبادئ الديمقراطية لدى بعض شركائهم جنوبي المتوسط فلأن حاجتهم إلى هؤلاء تتفوق على الالتزام بالمعايير والمبادئ.

وإذا كان مفهوماً، في السياسة الواقعية، أن تؤخذ في الاعتبار مثل هذه المسائل لدى صياغات معاهدات، واتفاقيات. وإذا كان مفهوماً أيضاً أن تسعى الدول والأطراف العربية لتسويات معينة مع الجهات الدولية والإقليمية لقاء أثمان محددة، فمن غير المفهوم ان يستمر الرضوخ والتغاضي في مسألتين جوهريتين: الأولى، إحجام القوى الدولية عن ممارسة دور فاعل لحل النزاعات في المنطقة. وواضح لدى الجميع، في الداخل والخارج، أن هذه النزاعات عقبة كبرى أمام أي تنمية واي إصلاح. المبادرات كافة تحض على انتهاء الصراعات بخاصة حل قضية فلسطين، وقضية العراق. كان متوقفاً بعد قمة بيروت سنة 2003 ومبادرة السلام التي أطلقتها - وأعيد التأكيد عليها في قمة الرياض 2007 - أن يبدأ تحرك عربي ودولي نشيط للضغط على إسرائيل كي تقبل مبدأ التسوية على قاعدة الأرض والسلام والاعتراف. حتى الآن، لا يزال الموقف الدولي، عموماً، مائلاً للتعنت الإسرائيلي، ومحولات إسرائيل كسب الوقت في سبيل اضعاف الطرف الفلسطيني، وتمزيق وحدته، وتفجير صراعات داخلية قد تؤدي إلى حرب أهلية بدأت تظهر معالمها الخطيرة. والملاحظة المفاجئة والمقلقة هي أن الدبلوماسية العربية لم تبذل حتى الآن الحد الأدنى من الجهد المطلوب لكي تجعل مبادرة السلام هذه قاعدة معيارية للحل، ومحور المواقف الدولية والإقليمية في النزاع العربي الإسرائيلي. بعد الخلل الخطير في النظام العربي الذي كشفه احتلال العراق، وبعد عجز مبادرات الجامعة العربية عن صياغة تسوية إقليمية - داخلية للمشكلة اللبنانية، يأتي القصور في التعامل مع مقترحات القمة المشار إليها كمؤشر كاشف لتدني الوعي الرسمي العربي بالتحديات الراهنة والمستقبلية.

المسألة الثانية، هي النظرة والممارسة في مسائل التعاون العربي، ضمن استراتيجية

التكامل الاقتصادي التي تتردد على السنة جميع القادة العرب. هنا أيضاً التقدم شديد البطء. المؤسسات المتخصصة للجامعة العربية تعمل بطاقة متدنية، والاتفاقيات بين الدول العربية، في معظمها، ثنائية وجزئية، والقرارات المعلنة تشق بصعوبة بالغه طريقها إلى التنفيذ. علماً أن هناك اجماع بين العارفين والباحثين على أن التكامل العربي، في شروط العالم الراهنة، هو حجر أساس في أي عملية تنمية، حتى على المستويات القطرية. فهو أحد شروط الحد من التبعية المفرطة للخارج، ودرء مخاطر الاعتماد على أحادية السلع - كما هي حالة الدول النفطية - والاقتصاد الريعي. لكن قرار التعاون الاستراتيجي، الثابت، والمصمم بدقة، هو أولاً قرار سياسي عنوانه إرادة المواجهة لمحاولات تفتيت المنطقة اقتصادياً وسياسياً التي بدأت منذ مطلع القرن الماضي وتستمر اليوم. ومن المعلوم أن الالتزام بموجبات هذه الاستراتيجية يربط نتائج حاسمة لا يبدو أن النظام العربي الرسمي قادراً على تحملها حتى النهاية.

مراجع

- 1- تقرير التنمية البشرية، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كركي، بيروت، 2005
- 2- تقرير التنمية الإنسانية العربية، أربعة أجزاء، المطبعة الوطنية، عمان 2002:
- a. «نحو إقامة مجتمع المعرفة»، 2003
- b. نحو الحرية في الوطن العربي، 2004
- c. نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، 2005
- 3- التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، صادر عن البنك الدولي، الساقبي، بيروت 2004
- 4- دراسات في التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998
- 5- الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط، صادر عن معهد السلام الأميركي، تقرير خاص www.usip.org
- 6- بركات، حلیم، المجتمع العربي في القرن العشرين، دار الوحدة، بيروت 2000
- 7- Giddens Anthony, Les consequences de la modernite, l'harmatan, Paris 1994

Amin Samir, Critique de l'air du temps, -8
l'Harmatan, Paris 2002

9- غليون، برهان، اغتيال العقل، الساقي، بيروت 2002

10- حماد، مجدي، جامعة الدول العربية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت
2004

11 - آلان تورين، ما هي الديمقراطية (مترجم)، دار الساقي 1995

12 - مبادرة المرشد العام للإخوان المسلمين في مصر،

www.kefaya.org

13 - إعلان الدوحة من أجل الديمقراطية والإصلاح

www.npwj.org

14 - رسالة المنتدى المدني الأول الموازي للقمّة العربية

www.apfw.org

15 - وثيقة الإسكندرية www.arabreformforum.org

